



## آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

أعظم الخطايا

خيارات المرحلة، فلسطينياً، صعبة للغاية وذات انعكاسات مُقررة على حاضر ومستقبل قضتنا الوطنية.

لا نبالغ حين نضع الوضع الفلسطيني على مفترق طرق ونحصر الخيارات الوطنية في خيارين اثنين لا أكثر:

الخيار الأول هو خيار استمرار الوضع الحالي بما له وما عليه، وما يعنيه ذلك من إدامة لحال التراجع والارتكاس الوطني وافتتاح أسلوب مغامر في إدارة الشأن الوطني ودون أي اعتبار لحاضر ومستقبل القضية الفلسطينية. والوضع الكارثي الذي يعيشه الفلسطينيون في ظل تعميق الانقسام والانفصال أولاً، واهتراء وتضعف بنية ومفاعيل النظام السياسي الفلسطيني المتداعي تحت سلطة وهيمنة الاحتلال ثانياً.

أما الخيار الثاني فيمكن في دراسة أفضل السبل الكفيلة بحل السلطة والتحلل من كل الالتزامات والاشتراطات السياسية والأمنية التي قيدت الفلسطينيين منذ أواسل وحتى اليوم.

قد يستسهل الكثيرون، وخصوصاً المنتفعون الانحياز لتكريس الخيار الأول. ويختلقون في سبيل ذلك عشرات المبررات والمعاذير. وما دُرُّوا أنهم يبنون على خطأ، وأن تدشين البناء على أسس فاسدة وقواعد خربة لن ينتج إلّا بانياناً هشاً سرعان ما يؤوّل إلى السقوط ولو طال الزمن.

تأسيس السلطة تحت حكم وإشراف ورعاية الاحتلال شكل أعظم الخطايا الفلسطينية منذ النكبة وحتى اليوم. فقد أحال السلطة إلى كيان سياسي هزيل منزوع الصلاحيات يأتمر بأمر الاحتلال. وجعل منها أداة إفساد للقيم والمبادئ الوطنية ومعمل هدم للقضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني.

الواقع الفلسطيني الكارثي الراهن يشكل إحدى التجليات البائسة والثمار الخبيثة لمشروع السلطة المحكومة بسقف وقيود الاحتلال. فلا قدرة على ممارسة المقاومة في إطار مسيرة التحرر الوطني. ولا قدرة على إصلاح النظام السياسي الفلسطيني مهنيًا ووطنياً. بفعل سطوة الفيتو الإقليمي والدولي. ولا قدرة على إعادة القضية إلى مكانتها الدولية المعتبرة، ولا قدرة على تحسين الأوضاع الحياتية والمعيشية للفلسطينيين. وخصوصاً في قطاع غزة تحت مطارق العدوان المستمر والحصار الدائم. ولا قدرة على مواجهة تحديات البيئة الإقليمية والدولية المعادية. وتقديم نموذج حكم يلبي مصالح الفلسطينيين. تأسيساً على ذلك يبدو خيار حل السلطة ملحا واضطرابياً. وذو كلفة سياسية وأمنية واجتماعية أقل بكثير من كلفة استمرار الوضع الراهن بمأساه وكوارثه الجسام. لكنه يصطدم بعقبة الطبقات المنتفعة سياسياً ومادياً. التي يرى بعضها في استمرار السلطة -أي سلطة- أولوية وطنية قصوى. فيما يزيّن الاجتهاد الخاطئ للبعض الآخر رؤية معطوبة بإمكانية إنقاذ الوضع الفلسطيني عبر دوام الانخراط في المؤسسة السلطوية القائمة.

أيا كانت صيغة وآلية حل السلطة فإن إدارة الشؤون الحياتية للفلسطينيين ينبغي أن تخضع لهيئة مدنية متوافق عليها بعيداً عن أي صبغة سياسية. فيما تؤوّل إدارة الشأن السياسي والعسكري والأمني إلى توافقات فصائلية في إطار صيغة عمل وطني يمكن بحثها لاحقاً.

الاشتغال بإعادة إحياء المقاومة وتكريس أولوية التحرر الوطني في مواجهة الاحتلال بعيداً عن الكيان المسخ الراهن المسمي "سلطة" ينبغي أن تصدر المشهد الوطني خلال المرحلة المقبلة. فذلك -والله- أدعى لاستعادة كرامتنا وألق قضيتنا وتحقيق طموحات ومصالح شعبنا.

## أكدوا وجود خطر حقيقي يهدد حياتهم

# رئاسة التشريعي والنواب الإسلاميون ينظمون اعتصاماً تضامنياً مع مختطفي سجن أريحا المضربين



وأضافت الرسالة على لسان الأهالي: "إننا نشعر بالقلق الشديد على حياة أبنائنا المضربين عن الطعام الذين أعلنوا أنهم مصممون على الاستمرار في الإضراب حتى الموت أو الإفراج، وهم محتجزون الآن في مركز دائرة التحقيقات المركزية في سجن أريحا وهم معزولون في غرفة واحدة ومبعدين عن مكان تواجد أهاليهم وعائلاتهم ويتعرضون للمضايقات والتعذيب النفسي اليومي".

السابع والعشرين من شهر تشرين ثاني نستصر حكم للوقوف بجانبنا من أجل الإفراج عنهم حيث أنهم معتقلون على ذمة جهاز المخابرات وقد دخلوا في عامهم الثالث دون عرضهم على أي جهاز قضائي أو إجراء أي محاكمة لهم، علماً أنهم حاصلين على قرارات بالإفراج الفوري من محكمة العدل العليا الفلسطينية منذ ما يقارب العام دون أن تنفذ هذه القرارات".

## طالب السلطة بإعلان فشل المفاوضات

# د. دويك يدعو الأمتين العربية والإسلامية وأحرار العالم للتصدي للمشروع الصهيوني

الحقيقية". وزاد بالقول: "منذ اليوم الأول لنجاحنا في الانتخابات التشريعية، قام الكيان الصهيوني بالاحتياط على كافة القوانين، حيث اعتقل نواب ووزراء الشعب الفلسطيني وعطل عمل المجلس التشريعي، فيما يزال إلى الآن ١٠ نواب قيد الاعتقال". من جانب آخر أدان دويك الاعتقالات الأخيرة في صفوف الفلسطينيين سواء في السجون الصهيونية أو في سجون السلطة الفلسطينية، موضحاً أن شعبنا من حقه أن يحيا حراً عزيزاً بعيداً عن أي صورة من صور التهديد والاعتقال، مضيفاً أن شعبنا في مرحلة تحرر وطني وكل الاجتهادات يجب أن تبقى قائمة أمام الشعب الفلسطيني، مؤكداً أنه "لا يجوز أن يعذب الفلسطيني على أيدي أبناء جلدته". ودعا رئيس المجلس التشريعي الأمتين العربية والإسلامية وأحرار العالم للتصدي لأي مشروع صهيوني يستهدف المقدسات الإسلامية في القدس.

السلطة، والحقيقة أن المفاوضات الفلسطينية فشلت لأن إستراتيجيته أثبتت عقمها، والأحداث الجارية مؤخراً تثبت عقم هذه السياسة، وبأنها لن تقود الشعب الفلسطيني ومركبه بأي حال، وعليهم التخلي عن هذه السياسة وإعلان فشلهم والبحث عن طرق أخرى".

وحول اعتقال نواب التغيير والإصلاح قال: "إن سياسة الاعتقالات التي تقوم بها سلطات الاحتلال تهدف لإجهاض التجربة الإسلامية في العمل البرلماني، وإبقاء حالة الفراغ الدستوري بالذات في الضفة الغربية".

وأوضح "أن إفشال التجربة السياسية للشعب الفلسطيني تهدف إلى تثبيت الاحتلال وأركانها في الضفة الغربية، وإزالة أي صوت يعارض وجوده فيها"، موضحاً أن "جمهير الشعب الفلسطيني تقف خلف النواب المعتقلين، وتعلم ما يقوم به الاحتلال من مخططات إفراغ الساحة الفلسطينية من قياداتها

شارك رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك والنواب الإسلاميون في الضفة الغربية الأحد (١٢-٥) أهالي المختطفين المضربين عن الطعام في سجن أريحا اعتصامهم أمام مقر الصليب الأحمر في الخليل، مطالبين بالإفراج عن أبنائهم المختطفين المضربين عن الطعام في سجن أريحا منذ تسعة أيام دون أن تكثرث ميليشيا المخابرات التي تحتجزهم بالخطر الذي يهدد حياتهم.

وأكد النواب خلال مشاركتهم وجود خطر حقيقي يهدد حياة المختطفين مع دخول إضرابهم عن الطعام الأسبوع الثاني دون أي تحرر يوقف معاناتهم ومعاناة ذويهم.

وطالب النواب بتدخل حقوقي عاجل ومسؤول للإفراج عن المختطفين الستة وإنقاذ حياتهم قبل فوات الأوان، مشددين على ضرورة إجبار ميليشيا سلطة رام الله على تنفيذ قرارات القضاء واحترام القانون والإفراج العاجل عن كافة المختطفين المحتجزين ظلماً في سجون السلطة في الضفة الغربية.

كما سلم أهالي المختطفين المضربين عن الطعام مدير الصليب الأحمر في المدينة رسالة باللغتين العربية والانجليزية لإيصالها إلى مدير الصليب الأحمر الدولي جاء فيها: "نحن أهالي المعتقلين السياسيين في سجن أريحا والذين يخوضون إضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ

أكد رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك أن "فشل المفاوضات بين الحكومة الصهيونية والسلطة الفلسطينية كان نتيجة حتمية"، وذلك عقب تصريح مصدر مسؤول في السلطة الفلسطينية أن الإدارة الأمر يكيّة أبلغتهم بفشل جهودها لدى الحكومة الصهيونية لتجديد العمل بـ"تجميد" الاستيطان لاستئناف مفاوضات السلام".

ولفت دويك في تصريح صحفي الجمعة (١٢-٣) إلى أنه "ومنذ اليوم الأول للمفاوضات ما تزال سلطات الاحتلال تماطل وتراوغ وترفض جميع المبادرات التي قدمت لها بهدف تحريك عملية السلام، وكل ذلك فقط تحت مسمى واحد هو كسب الوقت لفرص المزيد من سياسات الأمر الواقع على الأرض وبالأخص في مدينة القدس".

وأعرب دويك عن استغرابه "من حديث الجانب الفلسطيني المتكرر باعتبار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة"، متسائلاً: "عن أي دولة تتحدث



لجنة التربية بالتشريعي تلتقي د. باسم نعيم وعدد من الأطباء خلال ورشة عمل حول مشروع قانون زراعة الأعضاء البشرية



اللجنة الاقتصادية في التشريعي تلتقي باتحادي الصناعات الغذائية والكيميائية بمقر المجلس بغزة



المجلس التشريعي يستقبل وفداً من نقابة المعلمين وتجمع النقابات المهنية





زار فعاليات سياسية وبرلمانية ومجتمعية وشارك في ملتقيات وندوات هامة

## وفد التشريعي برئاسة د. بحريصل ليبيا عقب زيارتين مثمرتين للسودان والجزائر في إطار جولته الخارجية



د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي لدى لقائه نائب الرئيس السوداني

وشارك في العديد من الندوات والمهرجانات، وألقى بعض المحاضرات في بعض الجامعات الجزائرية.

### إلى ليبيا الشقيقة

ومن ثم يمّم الوفد البرلماني وجهه شطر ليبيا الشقيقة الثلاثة الماضي في زيارة تستهدف لقاء فعاليات سياسية وبرلمانية ليبية. ومن المقرر أن تشمل جولة الوفد البرلماني العديد من الدول العربية والإسلامية في إطار السعي لفضح مخططات الاحتلال وبحث أفضل السبل لمواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية.

تطأ أقدامهم أي أرض عربية. ودعا بحر فصائل المقاومة الفلسطينية بأسر المزيد من الجنود لإرغام العدو الصهيوني صاغراً على إطلاق سراح كافة الأسرى الفلسطينيين والعرب.

### زيارات مختلفة

إلى ذلك زار الوفد البرلماني صحيفتي "الخبر" و"الشروق" الجزائريتين اللتان تعتبران الأكثر توزيعاً في عموم البلاد، كما زار العديد من الولايات الجزائرية، والتقى العديد من الشخصيات السياسية والمجتمعية الجزائرية، وحل ضيفاً على الجالية الفلسطينية هناك،

## د.بحريقترح إضافة بند يدعو المقاومة لخطف الجنود لتحرير الأسرى إلى توصيات ملقَى الأسرى في الجزائر

وعدد كبير من الطلاب السودانيين وأبناء الجالية الفلسطينية والعربية في السودان.

### فعاليات مختلفة

كما نظم الوفد البرلماني عددا من الزيارات والفعاليات للعديد من المؤسسات والمنظمات السودانية.

### لقاء رئيس البرلمان الجزائري

فقد التقى الوفد رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري عبد العزيز زيارى، وتباحث معه حول الهموم الفلسطينية والعربية في ضوء التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني والأمة العربية جمعاء.

### الملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى في الجزائر

فقد ألقى د. بحر كلمة أمام الملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال الذي انعقد في الجزائر مؤخراً. وطالب بحر البرلمانات العربية والإسلامية والدولية بالضغط على حكوماتهم لوضع قضية الأسرى على سلم أولوياتهم والقيام بعمل دبلوماسي واسع، كما ناشد البرلمانات العربية والإسلامية بالعمل على إصدار تشريعات وطنية في بلدانهم لملاحقة قادة الاحتلال الصهيوني على جرائم الحرب التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني وأسراه البواسل إمكانية ملاحقتهم وتقديمهم للعدالة بمجرد أن

أنهى وفد المجلس التشريعي جولته في السودان والجزائر الشقيقتين قبل ارتحاله إلى ليبيا بعد زيارتين حافظتين بالكثير من الزيارات واللقاءات والفعاليات الرسمية والشعبية التي لاقت تفاعلاً سياسياً وبرلمانياً وجماعياً كبيراً وترحباً شاملاً منقطع النظير في كلا البلدين. وكان المجلس التشريعي شرع في جولة برلمانية خارجية عبر وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وكلاً من النواب د. عبد الرحمن الجمل ود. يونس الأسطل ود. محمد شهاب وجميلة الشنطي، وذلك عقب أدائهم فريضة الحج بالديار السعودية المقدسة.

### مؤتمر التضامن العربي الإفريقي

فقد شارك وفد "التشريعي" في فعاليات مؤتمر التضامن العربي الإفريقي الذي انعقد في العاصمة السودانية الخرطوم.

### لقاء نائب الرئيس السوداني

كما التقى الوفد البرلماني نائب رئيس الجمهورية السودانية علي عثمان طه وتباحث معه في سبل استمرار دعم القضية الفلسطينية ومواجهة التحديات التي تستهدفها.

### لقاء "النصرة والصدود"

كما حل الوفد ضيفاً على اللقاء الخاص الذي نظمه الاتحاد العام للطلاب السودانيين في العاصمة الخرطوم تحت اسم لقاء "النصرة والصدود" بحضور ومشاركة لثيف من السياسيين والنقابيين

## إبعاد النائب محمد أبو طير.. العنصرية الصهيونية في أوضح معانيها

**د. بحر: ندعو البرلمانات العربية والإسلامية والدولية لتحمل مسؤولياتها.. وإجراءات الاحتلال إلى زوال**

**أبو طير: سأعود.. وإبعادي قسري عن مدينتي ولولا أنهم أخرجوني منها ما خرجت**

والتصدي للاحتلال، وفضح مخططاته بكافة السبل التي من شأنها أن تفشل مطامعه تجاه أرضنا وشعبنا. وطالب النواب بتحرك عربي ودولي برلماني رسمي وشعبي وعلى مستوى الحكومات من أجل إفشال مخططات المحتل، وردعه في سبيل الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، والمساهمة في تحصيل حقوقه واستعادة أرضه وتحريرها من دنس الصهاينة الغاصبين.

### أبو طير: سأعود

في ذات السياق أكد النائب المبعد أبو طير فور وصوله إلى حاجز بيتونيا العسكري بعد صدور قرار إبعاده إلى الضفة الغربية أن الخطوة الأكيدة التي تلي قرار إبعاده عن مدينة القدس هي العودة إلى المدينة المقدسة من جديد. ورفض أبو طير إجراءات المحتل، مشدداً على أن قرار إبعاده عن القدس هو قرار قسري وأن الاحتلال أخرجه عنوة ولولا ذلك لما خرج، فالقدس هي مدينته وبيته ولن يرضى أن يخرج منها بأي حال من الأحوال وإبعاده عنها اليوم هو إبعاد العودة. وأوضح أبو طير أن قرار إبعاده لا زال معلقاً لدى المحكمة وأن إجراء نقله إلى الضفة جاء بناء على طلب الشرطة الإسرائيلية التي ادعت أنه متسلل إلى داخل "إسرائيل" وبذلك يجب أن يخرج فوراً، وقد اكتفت المحكمة بفترة اعتقاله، وقررت حبسه مع وقف التنفيذ لمدة (٤) أشهر بعد أن ينقل إلى مناطق الضفة الغربية. وشدد أبو طير على حقه بالاستئناف ضد قرار إبعاده، مؤكداً أن القرار النهائي حول قضية إبعاده وزملائه المعتصمين في الصليب الأحمر سيكون في المحكمة العليا التي نظرت في القضية في السادس من شهر أيلول الماضي لكنها لم تصدر قرارها بشأنهم بعد.



النائب المقدسي المبعد أبو طير محاطاً بعدد من جنود الاحتلال لدى إبعاده على حاجز بيتونيا العسكري

الفلسطينية الحرة، مشيراً إلى أن شعبنا قد تجاوز مرحلة الإبعاد والتجهير القسري وأن خطوات ومخططات كلها إلى زوال.

### النواب الإسلاميون: حرب معلنة

بدورهم اعتبر النواب الإسلاميون في الضفة الغربية قرار محكمة الاحتلال إبعاد النائب أبو طير إلى الضفة فرضاً لسياسة الأمر الواقع التي يطبقها الاحتلال على الأرض وإمعاناً في الحرب المعلنة من قبل الاحتلال على كل ما هو إسلامي في المدينة المقدسة بهدف طمس معالمها الإسلامية التي تؤكد أن المحتل كان وسيبقى دخيلاً عليها. وأوضح النواب بأن تنفيذ قرار الإبعاد بحق النائب أبو طير يدق ناقوس الخطر وينذر بعمليات تطهير عرقي واسعة بحق الفلسطينيين في القدس خلال الفترة القادمة، وهو ما يدعو إلى المزيد من القلق تجاه مصير القدس والمواطنين الفلسطينيين فيها. وأكد النواب أن استهداف الاحتلال لهم من خلال الاختطاف والإبعاد والتضييق لن يجدي نفعاً طالما أنهم متمسكون بالتوايت التي انتخبوا للدفاع عنها، والحفاظ عليها

الخطوة الصهيونية بحق النائب أبو طير، مؤكداً أنها خطوة عنصرية تجسد غطرسة الاحتلال وتهدف إلى ضرب الوجود الفلسطيني العربي والإسلامي في المدينة المقدسة.

ودعا بحر في بيان صحفي البرلمانات العربية والإسلامية والدولية إلى تحمل كامل مسؤولياتها في التصدي لحالة التغول الصهيونية ضد نواب الشريعة الفلسطينية، مؤكداً أن المخططات والإجراءات الصهيونية الخاصة بالقدس يجب أن تواجه بموقف عربي وإسلامي ودولي برلماني حازم وقادر على إحباط الهجمة الصهيونية المتواصلة ضد المدينة المقدسة وأهلها ورموزها الصامدين. وتساءل بحر عن سر الصمت العربي والدولي الرسمي إزاء الحرب الصهيونية الخطيرة التي تشن ضد القدس وأهلها ومعالمها الإسلامية، مشدداً على أن دعاء الديمقراطية يقفون الآن على محك الاختبار العملي لنصرة القدس التي تتعرض إلى هجمة صهيونية غير مسبوق. واختتم بحر بيانه بالتأكيد على أن خطوة الإبعاد لن تؤتي أكلها وستفشل في كسر الإرادة

**«التغيير والإصلاح»: الهدف تفريغ القدس من رموزها.. ونحمل الاحتلال تداعيات سياسته العنصرية**

**النواب الإسلاميون: قرار إبعاد أبو طير تجسيد لحرب معلنة ضد ما هو إسلامي وينذر بعمليات تطهير عرقي واسعة**

دانست كل من رئاسة المجلس التشريعي وكتلة التغيير والإصلاح البرلمانية والنواب الإسلاميون في الضفة الغربية الإجراءات الصهيونية القاضي بإبعاد النائب المعتقل محمد أبو طير عن مدينة القدس.

### "التغيير والإصلاح": قرار عنصري باطل

فقد أكدت كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية أن عملية إبعاد النائب طير إلى الضفة الغربية هي خطوة خبيثة تهدف إلى فتح باب الإبعاد من جديد وتميرير القرارات الصهيونية الإجرامية والعمل على تفريغ القدس من قاداتها ومفكرها ورموزها. وشددت الكتلة في مؤتمر صحفي على أن هذه القرارات هي قرارات باطلية صادرة عن كيان دخيل على أرض فلسطين مزروع في جسد الأرض الفلسطينية والعربية بغير وجه حق، وعليه فإننا لن نعترف بأي تبعات له لأنه مخالف لكل الشرائع السماوية والقوانين الإنسانية. ودعت الكتلة كل المؤسسات الإنسانية والحقوقية العربية والإسلامية والدولية للتحرك الفوري من أجل وقف هذا القرار، كما دعت البرلمانات العربية والإسلامية والدولية لتحمل مسؤولياتها القانونية الإنسانية والأخلاقية والسياسية لوقف هذا المسلسل الصهيوني الخطير باستهداف رموز الشرعية.

وحملت الكتلة العدو الصهيوني أي تداعيات ونتائج تترتب على هذه السياسة الخطيرة، مؤكداً أن شعبنا سيفقد لها بكل قوة وأن القدس ستبقى عربية إسلامية مهما راهن العدو الصهيوني على استهدافها بدءاً باستهداف قاداتها ورموزها.

### د. بحر: أين دعاة الديمقراطية؟

من جهته دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي



في ظل مشروع قانون اعتبارها عاصمة للشعب اليهودي

## القدس في دائرة التصفية والحسم المباشر.. وتهجير أهلها مسألة وقت ليس إلا !!



**النائب د. أبو حلبية: تهويد القدس دخل مرحلة خطيرة.. وطرده أهلها بات مسألة وقت.. والسلطة غير معنية بالمدينة المقدسة**



**النائب د. أبو سالم: لم يبق في القدس شيء يمكن التفاوض عليه بعد تهويدها.. والاحتلال لن يخرج منها إلا بالقوة والمقاومة**



**النائب أبو جحيشة: دليل عنصرية وإمعان في تهويد الأرض والمقدسات.. ومراهنت السلطة على القدس أضحت سرابا**



**النائب حمدان: القدس هو دة عمليا إلى حد كبير.. والقانون المقترح يستبعدنا من أي ترتيبات سياسية مستقبلية**



**النائب د. أبو راس: يمثل أقصى درجات الفطرسة والاستخفاف بالأمة والقوانين الدولية.. ويجعل الفلسطينيين دخلاء على مدينتهم**



**النائب دحبور: تشكل تهديدا صارخا على القانون الدولي.. وصفة لكل المراهنين على التسوية**

ما الذي يعنيه إعلان القدس عاصمة للشعب اليهودي وفق المشروع الذي من المقرر أن يعرض على اللجنة الوزارية الصهيونية لشئون التشريع خلال الأيام القليلة القادمة؟ وما الانعكاسات السياسية المترتبة على هذا القانون فيما لو تم على مسيرة التسوية واستمرار السلطة في الرهان على خيار المفاوضات بعد أن يتم إخراج القدس من لعبة التسوية؟ "البرلمان" حملت هذه التساؤلات لعدد من نواب المجلس التشريعي، وأرقت إجاباتها ضمن سياق هذا التقرير.

### معالم يهودية

النائب المقدسي د. إبراهيم أبو سالم رأى أن الكيان الغاصب سنة ١٩٦٧ حين استولى على الأراضي الفلسطينية أعلن القدس عاصمة أبدية وموحدة لما يسمى دولة إسرائيل، وهو من ذلك اليوم يسعى بكل ما أوتي من قوة لتهويد هذه المدينة وعزلها عن محيطها العربي والإسلامي ولعزلها عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبين النائب أبو سالم أن عملية تهويد القدس تمت من خلال تدمير عدد كبير جدا من مباني القدس القديمة مثل حي المغاربة، واستيلاء الاحتلال على الكثير من المباني التي تبلغ حتى الآن قرابة ٤٠٠ مبنى داخل مدينة القدس القديمة فقط وبعضها أصبح مكاتب للمتطرفين الصهاينة، ثم استمر العدوان على سلوان وحي الشيخ جراح وعلى رأس العامود إضافة للحفريات الكثيرة التي حفرت تحت القدس القديمة والمسجد الأقصى، لافتا إلى أن "الهدف من كل هذه الإجراءات تهويد المدينة المقدسة وتهجير أهلها لتصبح يهودية بفعل الواقع، فالإجراءات المتواصلة ضد النواب المقدسيين دليل على هذا المخطط الغاشم من سجن ومحاصرة وإبعاد".

وأكد النائب أبو سالم أن القدس لم يبق فيها شيء يتم التفاوض عليه، وتابع: "القدس الغربية وهي محتلة سنة ١٩٤٨ لا مجال للحديث عنها مطلقا والآن القدس الشرقية تم تهويدها".

وشدد على أن الاحتلال لن يخرج من القدس إلا بالقوة والمقاومة، وأن مفاوضات التسوية لن تعيد شيئا من حقوقنا بل إن الاحتلال يستغل المفاوضات ويقوم بتكريس واقع جديد في القدس لتبدو معالمها يهودية من حيث المباني والسكان والثقافة.

### دليل عنصرية

أما النائب محمد أبو جحيشة فيرى أن الإعلان عن مشروع قانون القدس عاصمة للشعب اليهودي يدل على عنصرية الاحتلال وإمعانه وتغو له على الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، معتبرا أن ذلك يثبت بأن الكيان لا يقيم وزنا ولا اعتبارا لحرية العبادة ويدل على إمعانه في تهويد الأرض والمقدسات.

وشدد النائب أبو جحيشة على أن القدس خط أحمر لا يمكن لأحد أن يتجاوزها، قائلا: "بعد إقرار هذا القانون فإن المراهنت التي تعلقها وتروجها السلطة بأن القدس عاصمة دولة فلسطين هذا سيصبح سرا لا نجني منه شيئا، والسلطة تلهث خلف المفاوضات وأقصى ما تريده أن يبقى الوضع على ما كان عليه قبل انتفاضة الأقصى وهذا ما تريده السلطة حتى لو لم تتحقق لها دولة".

### استبعاد سياسي تام

بدوره أشار النائب فضل حمدان أن اليهود عمليا هودوا القدس إلى حد كبير، فلو قارنت ما بين منظر القدس الآن وقبل ٦٧ لوجدت اختلافا كبيرا جدا في المظهر العام حيث أصبح يهوديا، مبينا أن المقصود بهذا الإعلان هو الإعلان النظري عن يهودية القدس واستبعادها عن أي ترتيبات سياسية مستقبلية خلال أي محادثات تسوية مع السلطة الوطنية وأنها خارج إطار البحث أمام أي فلسطيني مفاوض قادم.

وأوضح النائب حمدان أن السلطة ليس لديها أي خيارات أخرى غير المفاوضات فهي لا تستطيع إعمال الخيارات

الأخرى مثل تفعيل المقاومة أو حل السلطة فالسبيل الوحيد أمامها أن تبقى في دائرة المفاوضات إلى ما لا نهاية. وتابع: "إسرائيل أمامها ثلاث خيارات مع السلطة، أولها دولة إسرائيلية يتم دمج الفلسطينيين فيها وهذا مستبعد بسبب الأغلبية الفلسطينية في المستقبل القريب جدا، والخيار الآخر الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في حدود الضفة الغربية وهم لا يريدونه ولكن قد يوافقوا على دولة بدون قدس وإبقاء المستوطنات، والخيار الثالث أن يبقى الحال كما هو وتبقى السلطة كما هي تقوم بدورها الحالي بحفظ الأمن المعروف مقابل أن تعطى مساعدات من دول عربية وأوروبية وهذا هو الأفضل للاحتلال بحيث يتم من خلال سباق الزمن تهويد المزيد من الضفة والقدس وتبقى السيطرة العامة لإسرائيل".

### انتهاك للقانون الدولي

من جهته أكد النائب إبراهيم دحبور أن مشروع قانون التشريع الذي عرض على الكنيست بما يخص القدس هو مقدمة لتغيير طبيعة الدولة الإسرائيلية من دولة مدنية إلى دولة يهودية وبالتالي اعتبار القدس عاصمة الشعب اليهودي. وتابع: "بالنسبة للجانب الفلسطيني والإسلامي فهي تشكل تهديدا صارخا على القانون الدولي وعلى الاتفاقيات الموقعة واعتبار القدس مدينة محتلة، واعتبارها عاصمة دينية يلغي فكرة إخلائها وعودتها عاصمة لفلسطين".

ولفت النائب دحبور إلى أن هذا القانون يشكل صفة لكل المراهنين على عملية السلام، مبينا أن هذا القانون إعلان مسبق لعدم إمكانية إبرام حل أو تسوية حول موضوع القدس.

### مرحلة خطيرة

أما النائب د. أحمد أبو حلبية فيرى أن مشروع القانون يعني دخول العدو الصهيوني في مرحلة خطيرة لتهويد ما تبقى من مدينة القدس باعتبار هذه المدينة هي عاصمة للشعب



اليهودي ومن ثم سيسرعون في تيرة التهويد حتى تصبح حقيقة يهودية، محذرا من أن اليهود في مخطتهم أن يسكنوا في هذه المدينة في مقابل طرد الفلسطينيين. وأكد النائب أبو حلبية أن السلطة ليست معنية وخاصة المفاوضات فيها ليس معنيا بقضية القدس وباقي الثوابت لشعبنا الفلسطيني، لافتا إلى وجود تفاهات بين السلطة والاحتلال على أساس تأجيل الحوار عن القدس وعدم فتح ملفها في المفاوضات، فالمفاوضات أصبحت بحد ذاتها هدفا استراتيجيا لدى سلطة رام الله.

### قمة الفطرسة والاستخفاف

فيما أكد النائب د. مروان أبو راس أن مشروع القانون الصهيوني يأتي في هذه المرحلة ليمثل أقصى درجات الفطرسة والاستخفاف بالأمة واستغلال لهُوان المفاوضات الفلسطيني، واستغلال انحياز المفاوضات الفلسطيني للمشروع الصهيوني عن طريق التنسيق الأمني ومحاربة المقاومة، مبينا أن مشروع القرار الصهيوني في مجمله مطبق على أرض الواقع ولكن أن يكون هناك قرار علني يدرس في دهايز السياسية فهذا استخفاف بكل الأعراف والقوانين الدولية.

وحذر النائب أبو راس من أن هذا المشروع سيؤدي إلى طرد الفلسطينيين من القدس الشرقية بالكامل وحسمها تماما للجانب الصهيوني، واعتمادها كأرض يهودية وليست كأرض إسرائيلية، متابعا: "مصطلح (يهودية) يعني طرد غير اليهودي منها والتعامل معه كأنه دخيل فيها لا يحق له الإقامة ولا البناء والعبادة وهذا ينذر بخطر كبير على المقدسات الإسلامية وكذلك على المقدسات المسيحية".

وأشار إلى أن هذا القانون قد يجرح المفاوضات الفلسطينية لكنه لن يجعله يتخذ قرارا جريئا بقطع المفاوضات والتنسيق الأمني بسبب الهوان الذي يعيشه المفاوض الفلسطيني.

استغربوا سكوت الجامعات وإدارتها عن الدفاع عن طلبتها

## النواب الإسلاميون: اعتقال أمن السلطة طلبية

## الجامعات يعرقل المسيرة التعليمية

الضفة سواء بالاعتقال أو الاستدعاء المتكرر، وحرمانهم من تقديم الامتحانات النهائية، وتعطيلهم عن الدراسة، مطالبين السلطة وأجهزتها الأمنية بالضفة الكف عن مثل هذه الممارسات لتستمر العملية التعليمية بنجاح. واستغرب البيان سكوت الجامعات وإدارتها عن هذه الانتهاكات بحق أبنائها، قائلا: "إذا لم تدافع الجامعة عن طلبتها في هكذا مواقف فمتى سيكون ذلك؟"، مطالبين الجامعات بضرورة الدفاع عن طلبتها.

ويشن أمن سلطة رام الله حملة شرسة ضد أبناء التيار الإسلامي في جامعات الضفة الغربية المحتلة منذ عدة سنوات.

أكد النواب الإسلاميون في الضفة الغربية المحتلة أن استمرار اعتقال أجهزة سلطة رام الله لطلبة الجامعات يعتبر ضربة للمسيرة التعليمية، التي استهدفها الاحتلال الصهيوني على مرّ السنين، مطالبين بضرورة إبعاد الجامعات عن المناكفات السياسية.

وقال النواب في بيان صحفي الأحد (٢٨-١١): "إن اعتقال الطلاب وإبعادهم عن المقاعد الدراسية فترات طويلة يأتي استكمالا لمشروع الاحتلال، والذي بدأ بتنفيذه منذ اللحظة الأولى لاحتلاله لفلسطين لتجهيل الشعب الفلسطيني، لكي يتسنى له تمرير مشاريعه ومؤامراته". واستنكر النواب استمرار استهداف طلاب جامعات

دعا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمعاقبة الكيان لاستخفافه بالقوانين والاتفاقيات الدولية

## د. بحر: اختطاف النائب الرجوب محاولة لتفريب الصوت الإسلامي

## المقاوم وترك الساحة لدعاة التسوية المذلة وأتباع التنسيق الأمني

والوطني

ودعا بحر البرلمانات العربية والإسلامية والدولية للخروج عن صمتها وسليبتها في مواجهة الاستهداف الصهيوني للشريعة الفلسطينية، واتخاذ مواقف واضحة للدفاع عن نواب الشعب الفلسطيني المختطفين، منوها إلى وجود حالات ومجموعات برلمانية عربية ودولية ناشطة في مجال الدفاع عن الشريعة الفلسطينية ومواجهة الحصار المفروض على غزة إلا أن المواقف البرلمانية الرسمية في غالبيتها، عربيا وإسلاميا ودوليا، لا زالت تخط في سبات عميق، واعتبر بحر الاستخفاف الصهيوني بالقرارات والاتفاقيات الدولية عبر استمرار اختطاف واستهداف النواب المنتخبين، استخفافا بالأمم المتحدة ذاتها وبكامل المجتمع الدولي الذي يفترض أن يكون قيما على تطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية، داعيا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ مواقف شجاعة عبر معاقبة الكيان الصهيوني وعزله سياسيا ودبلوماسيا وعدم اعتماد سياسة المكابيل المزوجة في التعامل مع قضايا الأمم والشعوب.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني قيام سلطات الاحتلال الصهيوني باختطاف النائب نايف الرجوب من منزله بمدينة الخليل، مؤكدا أن تفرغ الضفة الغربية من نواب كتلة التغيير والإصلاح يشكل مصلحة سلطوية صهيونية مشتركة. وشدد بحر في بيان صحفي الأربعاء (١٢-١) على أن اختطاف النائب الرجوب يشكل محاولة لتفريب الصوت الإسلامي المقاوم وترك ساحة الضفة الغربية لدعاة التسوية المذلة وأتباع التنسيق الأمني الذين لا يؤمنون إلا بضرورة تأمين راحة وأمن واستقرار العدو الصهيوني على حساب حقوق وثوابت وكرامة شعبهم.

وأشار بحر إلى أن سلطة رام الله وحركة فتح تمارس سياسة عدائية بحق نواب "التغيير والإصلاح" وأهليهم، تضيقا وملاحقة، كما الاحتلال الذي يلاحقهم، اختطافا واعتقالا، مؤكدا أن ذلك يعبر عن سياسة مزدوجة ومنسقة بين الطرفين لمحاربة حركة حماس والعمل على إفشال تجربتها البرلمانية ومشروعها السياسي



النائب د. عمر عبد الرازق أحد أبرز قيادات حماس في الضفة في حوار مع «البرلمان»:



النائب /د. عمر عبد الرازق

## لا يمكن عزل الهجمة الأمنية على حماس في الضفة عن دور السلطة الأمني والوظيفي ضمن الرؤية الأمريكية لإدارة الصراع

التعذيب في سجون الضفة يعبر عن سادية وفاشية الأجهزة

الأمنية.. ونأمل أن تثمر الضغوط الدولية في إيقافه

لا تواصل مع فتح حاليا.. ولن تحقق فتح أهدافها إلا بقبول

الشراكة والعودة إلى الصف الوطني

تعبّر عن قضايا ساخنة وملتهبة في إطار مسيرة الصراع مع الاحتلال.

"البرلمان" التقت د. عمر عبد الرازق أحد كبار قادة حماس في الضفة عبر سطور هذا الحوار.

أحداث وقضايا متلاحقة تعصف بالوضع الفلسطيني داخليا وخارجيا، فالحملة الأمنية الشرسة ضد حماس في الضفة، وملفات المصالحة والتسوية، والعلاقة مع الاحتلال وطبيعة التعاطي الأمريكي مع القضية الفلسطينية، وغيرها، كلها

التعاطي العربي مرهون بسقف التعاطي الفلسطيني (أبو مازن ومعسكره) مع الملف الفلسطيني الذي بات في نظر الرئيس ملفا خاسرا ليس لديه خيارات سوى ما تسمح به المظلة الأمريكية والهامش الإسرائيلي الممنوح للسياسة الخارجية الأمريكية. هل تعتقد أن الملف الأمني هو العقدة الكبرى التي تعترض سبيل المصالحة أم أن الأمر أكبر من ذلك ومتعلق بفيتو إقليمي دولي كامل على المصالحة وأنه لن يتم رفعه إلا بعد ضرب واستهداف حركة حماس؟

نعم هناك فيتو أمريكي - إسرائيلي- عربي على

سجون الضفة، وصدرت تحذيرات متكررة من أساليب تعذيب قاسية يمارسها المحققون في أقبية التحقيق.. أين ما تشييعه الضفة وفتح عن التمسك بالقانون الأساسي الذي يحترم الحريات ويصون الحقوق الإنسانية وأين الدول المانحة التي تتشدد بالديمقراطية وفي نفس الوقت تخرق على السلطة بالمال السياسي، الذي يمددها بماء الحياة؟

نعم التعذيب عاد ظاهرة منتشرة تمارس بسادية وفاشية وبدوافع ثارية من قبل أجهزة أمن السلطة في رام الله ضد أعضاء وأنصار حماس والمقاومة من طلاب جامعات ومعلمين وأطباء وأكاديميين وأئمة ومشايخ وحرّاء. وقد سجلت هذه الظاهرة من قبل مؤسسات حقوق الإنسان المحلية والدولية وتم التواصل في الموضوع مع البرلمانات الدولية والدول المانحة للسلطة والصحافة العالمية. ونأمل أن تؤدي الضغوط الدولية بوقف التعذيب بالكامل. أما من حيث الوضع القانوني في الضفة الغربية فقد ثبت من خلال محكمة العدل العليا ومن خلال المنظمات الحقوقية أن كل ما تقوم به الأجهزة الأمنية في الضفة غير قانوني ويتعارض مع القانون الأساسي وقوانين الاعتقال والعقوبات وغيرها. كما ثبت أن اعتماد هذه الأجهزة على المراسيم الرئاسية مرفوض من جهتين: الأولى أنها مخالفة للقانون الأساسي حيث أصدرها الرئيس في ظل وجود المجلس التشريعي وإمكانية عقده كما أن الحكومة التي تشرف على الأجهزة غير قانونية حيث أنها لم تحصل قط على ثقة ممثلي الشعب الفلسطيني كما ينص القانون الأساسي. ومن جهة أخرى، فإن إجراءات الأجهزة الأمنية تتمسك بهذه القوانين (المراسيم غير الدستورية) أو تدعي تطبيقها للدعاية فقط وتخالفها في المضمون وفي الإجراءات وحتى في الشكل!!

كيف تقبّلون الموقف السياسي للسلطة الذي أعطى الأولوية ومنح الرهان لمسيرة التسوية والمفاوضات التي لا يُرجى منها شيء فيما أدار ظهره لإنجاز المصالحة الوطنية وتحقيق الوئام الداخلي.. وما الذي يدفع بالسلطة للإصرار على انتهاج هذا الخيار؟

ليس هناك موقف سياسي للسلطة وإنما موقفها استجداء لما قد تجود به الولايات المتحدة من ضغوط قد تؤدي إلى أن تجود حكومة إسرائيل من كرمها بما يحفظ ماء وجه قيادات السلطة وقيادات فتح، أما الامتيازات فهي كما أسلفت ثمن للالتزامات أو الخدمات التي تؤديها السلطة تجاه الأمن الإسرائيلي.

كيف تشخصون التعاطي الأمريكي مع الملف الفلسطيني؟

التعاطي الأمريكي أو التعاطي الأوروبي أو حتى

ما حقيقة وأبعاد الحملة الأمنية الشرسة التي تمارسها السلطة ضد الحركة الإسلامية في الضفة الغربية، والتي طالت نواباً وقيادات وكوادر وعناصر، بل وطالت الحرّاء الماجدات.. ما تفسيركم لما يجري بالضبط؟

لا يمكن تفسير الأمر بمعزل عن التزامات السلطة في رام الله تجاه الاحتلال ضمن التنسيق الأمني أو الأخطر من ذلك في إطار الوظيفة المرسومة لها ضمن دورها في المنطقة وضمن الرؤية الأمريكية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى، تلعب رغبة فتح بالاستئثار بالسلطة (مهما كانت وهمية) والامتيازات، التي تحصل عليها القيادات

الملف الفلسطيني خاسر في نظر «أبو مازن».. وخياراته فقط ما تسمح به المظلة الأمريكية والهامش الإسرائيلي

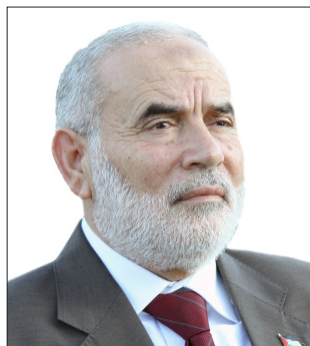
المتنفذة مقابل الامتيازات، دورا محوريا في حرص فتح وأجهزتها الأمنية على تغييب المنافسين وخاصة حماس التي تشكل تهديدا رئيسيا لتفرد فتح بمقدرات الشعب الفلسطيني.

ما مستقبل العلاقة بينكم وبين سلطة رام الله وحركة فتح في ضوء القمع الأعمى الذي يمارس ضدكم.. هل سوف تستمر الأمور على ما هي عليه أم لكم خيارات أخرى للتعامل مع إرهاب السلطة وممارساتها البشعة؟

لا علاقة بين النواب الإسلاميين وفتح أو السلطة وأجهزتها في ظل سياستها الحالية ولن يكون هناك علاقة ما دامت مستمرة في نهجها. واعتقد أن الأمور ستستمر على ما هي عليه والمتمثلة بالصبر على أذى السلطة إلى أن تصل فتح إلى الفهم الصحيح لمعادلة الصراع مع الاحتلال والمتمثلة بأنه لا يمكن لفتح أن تصل إلى الأهداف الوطنية بالمسار الذي هي عليه وإنما هي بحاجة للرجوع إلى الصف الوطني ومشاركته في صياغة الاستراتيجيات التي تخدم القضية الفلسطينية وتواجه الإجراءات التهويدية للاحتلال الماضي في تنفيذ استراتيجياته مستغلا الاستكانة التي باتت تحاصر خيارات فتح ومستريحا من طموحات فتح بالاستئثار واكتفائها بالامتيازات الشخصية والحزبية.

تواردت تقارير مختلفة عن انتشار التعذيب في

### كلمة البرلمان



المقاومة وخطف الجنود.. أقصر الطرق نحو تحرير الأسرى

د. أحمد محمد بحر

لا نملك إلا أن نُزجي عاطر التحية إلى الجزائر، رئيسا وحكومة وشعبا، على احتضانها للهَمّ الفلسطيني، ورعايتها للملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال الذي انعقد في العاصمة الجزائرية مؤخرا.

لقد قدمت الجزائر الشقيقة نموذجا متقدما في مستوى دعم وإسناد قضيتنا الفلسطينية، وأثبتت أن الوجدان العربي لا زال ينبض بحب الفلسطينيين ويتسع لاحتواء واحتضان قضايهم العادلة، وما ذلك بغريب على بلد وثورة المليون شهيد التي قدمت تاريخا مشرفا في خدمة القضية الفلسطينية، وضمّت دماء شهداءها أرضنا المباركة في إطار معارك الكرامة والدفاع عن الأرض والمقدسات. لقد احتضنت الجزائر ملتقى الأسرى في بادرة عربية إسلامية تعبر عن عمق معاني النصر والالتزام لقضية الأمة الأولى، قضية فلسطين، وحجم التعاطف والتأييد مع شعبنا الفلسطيني في ظل الهجمة الصهيونية التي تستهدف تطويعه وكسر إرادته صباح مساء. لقد أثبت انعقاد ملتقى الأسرى في الجزائر أن الأمة العربية والإسلامية لا زالت بخير، وأن العطاء العربي والإسلامي الفياض يمكن المراهنة عليه دون وجل، فقد كانت القضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية الأسرى بشكل خاص، في قلب وجدان الأمة على تراب الجزائر الشقيق، وحازت على دعم وإسناد هائل يجسد نبيل وأصالة الأمة وحرصها على تفعيل جهودها الداعم لخدمة مصالح الفلسطينيين.

لقد حرصتُ خلال كلمتي أمام الملتقى على دعوة كافة البرلمانات العربية والإسلامية إلى عقد جلسة طارئة مفتوحة لبحث قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب المغيبين في سجون الاحتلال ومعتقلاته، كما طالبتُ هذه البرلمانات بالضغط على حكوماتها لوضع قضية الأسرى على سلم أولوياتهم والقيام بحملة دبلوماسية واسعة لنصرتهم، والدفع باتجاه إصدار تشريعات وطنية في بلدانهم لملاحقة قادة الاحتلال الصهيوني على جرائم الحرب التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني وأسراه البواسل تهينة لملاحقتهم وتقديمهم للعدالة بمجرد أن تطأ أقدامهم أي أرض عربية.

لقد أكدتُ أمام الملتقى الموقف الثابت والمشرف للمقاومة الفلسطينية الأسيرة للجندي الصهيوني جلعاد شاليط في عملية نوعية بأنه سيظل في الأسر إلى أن يتم إنجاز صفقة تبادل مشرفة للأسرى. كما تقدمتُ بنقطة نظام أثناء تلاوة التوصيات النهائية للملتقى ودعوتُ إلى تضمين التوصيات بندا خاصا يدعو المقاومة الفلسطينية لخطف الجنود للضغط على الاحتلال للإفراج عن أسرانا البواسل في سجون الاحتلال، فما كان من الحضور إلا أن صفقوا طويلا وأثنوا على هذا المقترح الهام الذي تم اعتماده كبنء أساسي بشكل رسمي ضمن توصيات المؤتمر.

إن معاناة الأسرى في سجون الاحتلال الذين يتعرضون لأبشع أشكال وأصناف التعذيب والتنكيل والقهر والمعاملة الإنسانية على يد الاحتلال الغاصب وعلى نحو ممنهج ومتصاعد وفي ظروف احتجاز تفتقر إلى أدنى متطلبات احترام الكرامة الإنسانية. وتنعبد فيها المعايير التي يفرضاها القانون الدولي للإنساني على سلطة الاحتلال- بحاجة إلى تدخل سريع من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عبر وضع قضية الأسرى في طليعة أولوياتهم، وإيلاء قضية الأسرى بأبعادها الإنسانية والأخلاقية والوطنية والقانونية الأهمية التي تستحق.

إن إطلاق فعاليات منظمة ومتواصلة ومسيرات احتجاج واسعة في مختلف الدول العربية والإسلامية بمبادرات من القوى والأحزاب والاتحادات والنقابات والجمعيات وعلماء الأمة ورجال الدين وأئمة المساجد ومختلف مؤسسات المجتمع المدني ينبغي أن تتصدر جهودنا الهادفة إلى تحريرك الشارع العربي والإسلامي دفاعاً عن قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب وللمطالبة بإطلاق سراحهم من سجون الاحتلال ومعتقلاته.

وختاماً. تبقى قضية الأسرى واحدة من أقدس القضايا لدى شعبنا الفلسطيني، بل إنها تحتل في قدسيته مكانة تفوق قدسية مكة المكرمة، ما يستوجب بذل كل أشكال النصر والفداء في سبيل إعلاء رايته ومنحها الموقع المرموق الذي تستحق في إطار معركة التحدي والمصير في مواجهة الاحتلال.

"كل مختطف معزول في زنزانة بمفرده" **الطل: ظروف المختطفين في سجون السلطة أسوأ من سجون الاحتلال**

قال النائب محمد الطل إن المختطفين من حركة حماس في سجن أريحا لسلطة رام الله موجودون في العزل كل عنصر بمفرده، موضحاً أن سجن أريحا عبارة عن زنزين صغيرة تتسع كل منها لسجين واحد بمفرده. وأكد النائب الطل في تصريح صحفي الجمعة (١٢-٣) أن المختطفين يعانون بشكل متواصل، وأن ظروف اعتقالهم أسوأ مما هو موجود في سجون الاحتلال. وأوضح أن أجهزة عباس تمارس "فلتانا أمنيا بحق المقاومة ورجالها في الضفة"، حيث أن الأجهزة هي القاضي والجلاد والسجان معاً. وأشار النائب الإسلامي إلى أن ما يجري في الضفة مخالف لأبسط قوانين حقوق الإنسان، مطالبا المؤسسات الحقوقية بالضغط لوقف معاناة المختطفين.





## د.بحر يقترح إضافة بند يدعو المقاومة لخطف الجنود لتحرير الأسرى إلى توصيات ملتقى الأسرى في الجزائر

## وفد التشريعي برئاسة د. بحريصل ليبيا عقب زيارتين مثمرتين للسودان والجزائر في إطار جولته الخارجية

الاحتلال ومعتقلاته. وطالب بحر البرلمان بالضغط على حكوماتهم لوضع قضية الأسرى على سلم أولوياتهم والقيام بحملة دبلوماسية واسعة، كما ناشد البرلمان العربية والإسلامية بالعمل على إصدار تشريعات وطنية في بلدانهم لملاحقة قادة الاحتلال الصهيوني على جرائم الحرب التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني وأسراه البواسل لإمكانية ملاحقتهم وتقديمهم للعدالة بمجرد أن تتطأ أقدامهم أي أرض عربية. وأكد بحر على الموقف الثابت والمشرق للمقاومة الفلسطينية الأسيرة للجندي الصهيوني جلعاد شاليت في عملية نوعية بأنه سيظل في الأسر إلى أن يتم إنجاز صفة تبادل مشرفة للأسرى. ونفس السياق طالب فصائل المقاومة الفلسطينية بأسر المزيد من الجنود لإرغام العدو الصهيوني صاغراً على إطلاق سراح كافة الأسرى الفلسطينيين والعرب. وخاطب بحر المؤتمرين قائلاً: "لأزال إخوانكم الأسرى في سجون الاحتلال يتعرضون لأبشع أشكال وأصناف التعذيب والتنكيل والقهر والمعاملة الإنسانية. على يد محتل غاصب. وعلى نحو ممنهج ومتصاعد وفي ظروف احتجاز تقتقر إلى أدنى متطلبات احترام الكرامة الإنسانية. وتندم فيها المعايير التي يفرزها القانون الدولي الإنساني على سلطة الاحتلال وتشكل انتهاكاً صارخاً لقواعده وأحكامه".

وطالب بحر باسم رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بوضع قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال في طليعة أولوياتهم. وإيلاء قضية الأسرى بأبعادها الإنسانية والأخلاقية والوطنية والقانونية الأهمية التي تستحق.

كما طالب بحر -خلال كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر الذي شارك فيه حشد كبير من المسؤولين العرب والدوليين- بإطلاق فعاليات منظمة ومتواصلة ومسيرات احتجاج واسعة في مختلف الدول العربية والإسلامية بمبادرات من القوى والأحزاب والاتحادات والنقابات والجمعيات وعلماء الأمة ورجال الدين وأئمة المساجد ومختلف مؤسسات المجتمع المدني لتحريك الشارع العربي والإسلامي دفاعاً عن قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب وللمطالبة بإطلاق سراحهم من سجون الاحتلال ومعتقلاته. وطالب بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الصهيونية على جرائم الحرب التي تُرتكب بحق أسرائنا في سجون الاحتلال وبحق الفلسطيني وأرضه ومقدساته. وطالب المجموعة العربية والإسلامية بطرح قضية الفلسطينيين على أجندة مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان بجنييف بهدف إجبار العدو الصهيوني المجرم على احترام أحكام اتفاقية جنيف الثالثة والرابعة لعام ١٩٤٩م في معاملة الأسرى. وإدانته على جرائم الحرب التي تُمارس بحقهم وللمطالبة بإنهاء معاناتهم الإنسانية المستمرة والإفراج عنهم دون قيد أو شرط. ودعا بحر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لتحمل مسؤولياته والقيام بواجبه جرائم الحرب والاعتداءات المتواصلة التي يفتقرها العدول الصهيوني بحق الأسرى الفلسطينيين والعرب وبالضغط على العدو الصهيوني المجرم لإنزاله على الانصياع لأحكام ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف في معاملة الأسرى. وكان لافتاً وقوف د. بحر أثناء تلاوة توصيات الملتقى في جلسته الختامية، واقتراحه إضافة بند خاص يدعو المقاومة الفلسطينية لتكثيف جهودها من أجل اختطاف مزيد من الجنود الصهاينة للضغط على الاحتلال للإفراج عن أسرائنا البواسل من سجون الاحتلال، حيث لاقى هذا الاقتراح ترحيب الحضور الذين صفقوا له طويلاً، وتم اعتماده بشكل رسمي ضمن توصيات المؤتمر.

### زيارات مختلفة

إلى ذلك زار الوفد البرلماني العديد من الولايات الجزائرية، والتقى العديد من الشخصيات السياسية والمجتمعية الجزائرية، وحل ضيفاً على الجالية الفلسطينية هناك، وشارك في العديد من الندوات والمهرجانات، وألقى بعض المحاضرات في بعض الجامعات الجزائرية.

### إلى ليبيا الشقيقة

ومن ثم يمم الوفد البرلماني وجهه شطر ليبيا الشقيقة الثلاثاء الماضي في زيارة تستهدف لقاء فعاليات سياسية وبرلمانية ليبية. ومن المقرر أن تشمل جولة الوفد البرلماني العديد من الدول العربية والإسلامية في إطار السعي لنفض مخططات الاحتلال وبحث أفضل السبل لمواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية.



د. بحر أثناء إلقائه كلمة أمام مؤتمر التضامن العربي والإفريقي

التحديات الراهنة، مشيراً إلى أن الدعم السياسي اللامحدود يجب أن يحتل صدارة الدعم العربي لشعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية. وفي السياق أكدت النائب جميلة الشنطي أن القضية الفلسطينية هي أمانة في رقبه كل عربي ومسلم، وأن مستوى الدعم العربي والإسلامي للفلسطينيين يجب أن يرتقي إلى مستوى الآلام والمعاناة والتضحيات التي يقدمها شعبنا الفلسطيني.

### فعاليات مختلفة

فقد انتشر النواب على مساجد كبرى في الخرطوم لخطبة الجمعة والصلاة، وخطب د.أحمد بحر الجمعة في مسجد (الشهيد) الذي صلى فيه كبار رجال الدولة بحضور رئيس الجمهورية عمر البشير ونائبه علي عثمان طه.

كما نظم الوفد البرلماني عددا من الزيارات كان من أهمها زيارة هيئة علماء السودان وعلى رأسهم رئيس الهيئة محمد عثمان، كما حضر الوفد لقاء مع طلاب وطالبات المعهد التربوي لإعداد الدعاة، ولقاء مع الجالية الفلسطينية، ولقاء نخبة من الخطباء والعلماء المشرفين على فضائية طيبة وإذاعة طيبة، ولقاء الأمانة العامة للشباب.

كما حضر الوفد لقاء مع قيادات من الحزب الإسلامي السوداني، وزار الوفد جمعية القرآن الكريم وإذاعة الفرقان، ومنظمة الدعوة الإسلامية، وجمع الفقهاء الإسلامي، ودار مصحف أفريقيا والمطبعة التي تقوم بطباعته، فضلاً عن زيارة العديد من المؤسسات السودانية.

### لقاء رئيس البرلمان الجزائري

فقد التقى الوفد برئاسة المجلس الشعبي الوطني الجزائري عبد العزيز زيارتي، وتباحث معه حول الهموم الفلسطينية والعربية في ضوء التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني والأمة العربية جمعاء.

وأشاد وفد "التشريعي" بالجهد الجزائري في إطار خدمة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني ينظر بكثير من الفخر والاعتزاز للدور الجزائري المشرف على صعيد خدمة ونصرة الفلسطينيين في ظل موجات الاستهداف التي تستهدف شطب وجودهم وتصفية قضيتهم. ووضع الوفد رئيس البرلمان الجزائري في صورة الأوضاع الصعبة والظروف المأساوية التي يحياها شعبنا الفلسطيني في ظل الحصار والعدوان الصهيوني، داعياً إلى دور جزائري، رسمي وشعبي، أكثر تطوراً وفعالية في إطار دعم القضية الفلسطينية والتصدي للمخططات الصهيونية التي تستهدف تروكيع وإذلال شعبنا. إلى ذلك زار وفد "التشريعي" صحيفتي "الخبر" و"الشروق" الجزائريتين اللتان تعتبران الأكثر توزيعاً في عموم البلاد.

### الملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى في الجزائر

فقد ألقى د. بحر كلمة أمام الملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال الذي انعقد في الجزائر مؤخراً.

وطالب بحر كافة البرلمانات العربية والإسلامية بالدعوة إلى عقد جلسة طارئة مفتوحة لبحث قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب المغيبين في سجون

السوداني وعلى رأسها تحديات قضية دارفور والجنوب السوداني.

وطمأن بحر والوفد المرافق نائب رئيس الجمهورية السوداني على أوضاع الشعب الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة، مؤكداً على ثبات وصمود الفلسطينيين وتمسكهم بحقوقهم رغم كل أشكال الحصار والعدوان والمؤامرات التي تستهدفهم.

وشكر بحر نائب الرئيس السوداني على الدعم السوداني المتواصل للقضية الفلسطينية، والمواقف السودانية الأصلية والمشرفة في مواجهة الحصار الإقليمي والدولي لقطاع غزة.

### لقاء "النصرة والصمود"

كما حل الوفد ضيفاً على اللقاء الخاص الذي نظمه الاتحاد العام للطلاب السودانيين في العاصمة الخرطوم تحت اسم لقاء "النصرة والصمود" بحضور ومشاركة لنيف من السياسيين والنقابيين وعدد كبير من الطلاب السودانيين وأبناء الجالية الفلسطينية والعربية في السودان.

وأكد د. بحر في كلمته أمام اللقاء أن القدس والأقصى وفلسطين حاضرة في قلب الأمة العربية والإسلامية، مشيداً بالجهد السوداني الكبير في إطار خدمة ودعم القضية الفلسطينية.

وأشار بحر إلى مستوى الدعم الذي يقدمه السودان الشقيق لشعبنا الفلسطيني، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني لن يتنازل عن حقوقه وثوابته الوطنية مهما كانت المضغوط والمحن والتحديات.

بدوره أكد النائب د. يونس الأسطل في كلمته على عمق العلاقة بين الشعبين الفلسطيني والسوداني، داعياً إلى تعزيز معاني النصر والتكافل على المستوى العربي مع شعبنا الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة، وخصوصاً في



وفد التشريعي في إطار لقاء النصر والصمود الذي نظمه الاتحاد العام للطلاب السودانيين

ظل تشديد الحصار على شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، وتصاعد نبرة التهديدات العسكرية الصهيونية ضد أهالي القطاع.

من جانبه استعرض النائب د. محمد شهاب أبرز مطالب الشعب الفلسطيني من أمته العربية والإسلامية في ظل

أنهى وفد المجلس التشريعي جولته في السودان والجزائر الشقيقتين قبل ارتحاله إلى ليبيا بعد زيارتين حافلتين بالكثير من الزيارات واللقاءات والفعاليات الرسمية والشعبية التي لاقت تفاعلاً سياسياً وبرلمانياً وجماعياً كبيراً وترحيباً شاملاً منقطع النظير في كلا البلدين. وكان المجلس التشريعي شرع في جولة برلمانية خارجية عبر وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وكلاً من النواب د. عبد الرحمن الجمل ود. يونس الأسطل ود. محمد شهاب وجميلة الشنطي، وذلك عقب أدانهم فريضة الحج بالديار السعودية المقدسة.

### مؤتمر التضامن العربي الإفريقي

فقد شارك وفد "التشريعي" في فعاليات مؤتمر التضامن العربي الإفريقي الذي انعقد في العاصمة السودانية الخرطوم.

وألقى د. بحر كلمة أمام المؤتمر أكد فيها وحدة مصير الشعوب العربية والإفريقية في مواجهة التحديات الخارجية، داعياً إلى أوسع تكاتف للشعوب العربية والإفريقية في مواجهة أشكال الاستهداف الخارجية التي تواجهها.

ودعا بحر المؤتمر إلى إطلاق حراك فاعل لنصرة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، والبحث في آليات جديدة لتطوير أشكال النصر والتضامن مع الفلسطينيين في مواجهة العدوان الصهيوني والحصار الإقليمي والدولي المفروض على قطاع غزة.

وأوضح بحر أمام المؤتمر حيثيات وتفاصيل الجهود الأخيرة لإنجاز المصالحة الفلسطينية الداخلية، ملقياً باللائمة على حركة فتح التي عطلت التفاهات السابقة التي تم إنجازها مع حركة حماس، ووضعت "فيتو" أمام أية إمكانية لحل عقد الملف الأمني التي تشكل النقطة الأخيرة العالقة التي تحول دون التوقيع على الورقة المصرية التي تمهد لإنهاء الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة والقطاع وشدد بحر في كلمته على ضرورة تحدي ومواجهة كافة أشكال الهيمنة الخارجية على شعوبنا العربية والإفريقية، مؤكداً على أهمية بلورة تحالف عربي إفريقي لمواجهة الهيمنة الأمريكية التي تعمل على سلب قرار وكرامة الشعوب والسيطرة على ثرواتها ومقدراتها الوطنية. وأكد بحر في ختام كلمته أن المجلس التشريعي الفلسطيني سيعمل قدر استطاعته على بلورة جهد وطني فلسطيني يصب في إطار خدمة وتعزيز العلاقات بين الشعوب العربية والإفريقية، مشيراً إلى استعداد "التشريعي" لرعاية فعاليات وحملات في هذا الاتجاه بما يدعم الموقف الفلسطيني والعربي والإفريقي المشترك في مواجهة التحديات الخارجية.

### لقاء نائب الرئيس السوداني

كما التقى الوفد البرلماني نائب رئيس الجمهورية السوداني علي عثمان طه وتباحث معه في سبل استمرار دعم



النائب يحيى موسى رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان"؛

## راضون إلى حد كبير عن أدائنا في الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان



النائب / د. يحيى موسى

أشكال البلطجة والإجرام ضد أبناء الشعب الفلسطيني. هل تعتقدون أن تجربة لجنة الرقابة في المجلس التشريعي قد آتت أكلها من حيث حجم ومستوى قدرتها في الرقابة على السلطة التنفيذية؟

لا شك أن طموح اللجنة لا تقف عن حد، ولكن مع ذلك فأعضاء اللجنة راضون عن مستوى الإنجاز، وراضون عما حققوا من إنجازات في ميدان تصويب أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة وتصويب عمل الأجهزة الشرطية.

**في المقابل لا مجال للرقابة على عمل السلطة التنفيذية في الضفة بحكم الانقسام.. ولكننا نسمع في الوقت ذاته عن ما يسمى بمجموعات العمل البرلمانية هناك.. ما حقيقة هذه المجموعات وهل تؤدي بالفعل عملاً برلمانياً وتتولى الرقابة على السلطة التنفيذية هناك حسب ادعاءاتها؟**

ليس هناك في النظام الداخلي للمجلس التشريعي، ما يغطي عمل ما يسمى بمجموعات العمل البرلماني، إذ أن سلطة رام الله لم تكف بتعطيل المجلس وإنما عملت على سرقة اختصاصات المجلس متمسكة بإجراءات الاحتلال الذي يختطف النواب من كتلة التغيير والإصلاح وهم يحاولون أن يعطوا انطباعات كاذبة بأنهم يعملون ويراقبون ويحاسبون والجميع يعلم أن ذلك لا يحدث بل على العكس فإنهم سقطوا في التعصب الحزبي وأجرموا في حق شعبنا بمنع المجلس التشريعي من العمل، ويغطون على جرائم وفساد السلطة وانجرافها في أتون العمالة لصالح الاحتلال.

**كيف تقيمون عمل وأداء منظمات حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة؟**

لقد كان لنا ملاحظات منشورة على بعض المؤسسات العاملة في ميدان حقوق الإنسان، والتي أخرجت عدة تقارير مسيئة لصالح السلطة في رام الله، حيث وجدنا أنها تنحاز إلى المجرمين ويغطون على جرائمهم، ويحاولون أن يثيروا المجتمع الدولي ضد حماس في القطاع وكأنهم مع حصار القطاع وتجريم الحركة كما حدث في تقرير جولدستون.

ولكن نأمل أن تصوب هذه المنظمات عملها وأن تعمل بمهنية وشفافية وعدالة وأن تعمل ضمن رؤية وطنية غير حزبية وغير متماهية مع طلبات الممولين، مع ثقتنا بشكل عام بالجميع واستعدادنا المستمر لتوفير جميع الظروف المساعدة على أن تعمل المنظمات دون ضغط ودون إساءة.

**هل ترون في لجنة الرقابة آفاقاً أو أرضية مواتية لتحسن في أوضاع الحريات في الضفة الغربية حال إنجاز المصالحة أم أن المحددات والالتزامات الأمنية لسلطة رام الله سوف تبقى عائقاً في وجه نشر وإعادة الحريات هناك؟**

إننا في لجنة الرقابة متيقنون بأن المصالحة كلما قربت بعدت وذلك لأنه لا يوجد شركاء في المصالحة، فسلطة رام الله لا تزال تراهن على المفاوضات، وعاجزة عن الفكك من قبضة الكيان الصهيوني وأمريكا، فكيف للمصالحة أن تتحقق، وما دامت الأوضاع بهذا الشكل فمن الصعب أن تقوم لجنة الرقابة بالدور المنشود في حماية المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية.

**مجموعات العمل البرلماني بالضفة سقطت في وحل التعصب الحزبي وأجمرت في حق شعبنا بتعطيل عقد البرلمان**

**دافعنا عن أبناء فتح ومنظمات المجتمع المدني.. ونعمل بعيداً عن الاعتبارات السياسية**

**أخطاء غزة فردية خلاف الضفة التي فاقت جرائمها الخيال.. ولم نجد من حكومة هنية إلا كل دعم وتقدير**

حتى أن الجرائم المرتكبة في السجون، قد فاقت الخيال، فالتنكيل بالمعتقلين وتعذيبهم لأسابيع وشهور لانتزاع الاعترافات وتبادلها مع سلطات الاحتلال وتقاسم التنكيل بين سلطة رام الله وأجهزة الشاباك والموساد.

**في لقاءات وجلسات استماع سابقة مع نواب المجلس التشريعي أكد وزير الداخلية ومدير الأمن الداخلي في غزة عدم وجود تعذيب في سجون الحكومة الفلسطينية، في المقابل نسمع كل يوم عن انتهاكات متواصلة حول استمرار التعذيب في سجون الضفة الغربية.. ما رؤيتكم وتقييمكم لواقع ممارسة التعذيب من عدمه في كل من الضفة وغزة؟**

من خلال الزيارات الميدانية والتقارير والشكاوى وجلسات الاستماع المتكررة مع وزارة الداخلية وقادة الأجهزة تبين أن تحسناً كبيراً قد طرأ على المعاملة في التحقيق، إذ إن طواقم التحقيق الشرطية أصبحت أكثر مهنية في الوصول إلى الحقيقة وذلك باحترام قانون الإجراءات الجزائية، وأصبحت القيادة العامة وأجهزتها المختصة تقوم بواجبها في الإشراف على سلامة الإجراءات القانونية ومجلس القضاء الأعلى يراقب حالة حقوق الإنسان في السجون والمعتقلات، وهناك عدد من الأجهزة الرقابية لدى وزارة الداخلية، تسمح بتصويب الأخطاء المرتكبة إن وجدت، ولقد شاهدنا أكثر من مرة قسوة رئيس جهاز الأمن الداخلي ورؤساء الأجهزة الأمنية المماثلة على العناصر وكوادر الأجهزة عندما ترتكب مخالفات تعذيب أو إساءة معاملة خلال التحقيق.

أما في الضفة فإن عباس وفياض ودايتون ومولر ومن خلفهم أجهزة الشاباك والموساد، فإنهم جميعاً يغطون على جرائم الأجهزة الأمنية، بل إنهم يدفعون عشرات الملايين من الدولارات لكي يستمر التنكيل والتعذيب والإساءة للمقاومين في سجون الضفة وذلك جزء من إستراتيجيتهم في ما يسمى الحرب على الإرهاب، وغن يتمكن الاحتلال من انتزاعه من معلومات في التحقيق، يتم الإيعاز لأجهزة عباس أن تقوم به والعكس صحيح أيضاً في عملية تنسيق واضح ومكشوف.

**كيف تقيمون دور القضاء الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؟**

لا شك أن القضاء الفلسطيني في القطاع يعمل بشكل جيد وقد حقق إنجازات في جميع المجالات، فهو يعمل بجهد واجتهاد وهمة عالية، وقد توفرت له ظروف ممتازة فهو يعمل بحماية الأمن وعنده جهاز شرطي خاص لتنفيذ الأحكام الأمر الذي لم يتوفر له قبل ذلك.

أما في الضفة فنحن نعلم عدم استقلالية القضاء بشكل كامل فهناك القضاء العسكري الذي ينطق خلاف اختصاصه، ويحاكم المدنيين بشكل ميسس ضمن تعليمات سياسية بهدف استئصال حركة حماس. وبالرغم من ذلك فإن بعض القضاة الذين يحكمون ضمائهم قد أصدروا قرارات بالإفراج عن عدد كبير من المعتقلين ولكن الأجهزة الأمنية لم تحترم ذلك ولم تنفذ هذه الأحكام، وهذا يعطي صورة واضحة لغياب المؤسسة القضائية المحترمة، فالأجهزة الأمنية، تعمل كعصابة سارقة للوطن وتمارس جميع

عن مؤسسات المجتمع المدني التي تم إغلاقها، أو في مناصرة بعض منظمات حقوق الإنسان.

**ما هي أبرز العوائق والإشكاليات التي اعترضت عمل اللجنة خلال المرحلة الماضية؟**

أعتقد أنني قد أجبت على هذا السؤال، لكن أحب أن أؤكد أننا ما وجدنا من مؤسسات الحكومة في غزة إلا كل دعم وتقدير ونستطيع أن نؤكد أن غزة مثل أي مكان في الدنيا، بها أخطاء ترتكب جراء حالة الاحتكاك بين المواطنين والمؤسسات الأمنية، ولكن الأخطاء تبقى فردية، ولا تعبر عن نهج، بخلاف الوضع في الضفة، كما أن جميع المسؤولين لا يستتون على المظالم، بل يحاسبون أصحابها ويحاولون معالجة الأمور، ورئاسة الوزراء دائماً عينها على المواطن وحقوقه ومصالحه.

**تؤكد الحكومة الفلسطينية في غزة على أن الحريات في القطاع تعيش تقريباً عصرراً ذهبياً مقارنة بالأوضاع السائدة في الضفة الغربية، كيف تنظرون في لجنة الرقابة إلى وضع الحريات الراهنة في غزة؟**

نحن لا نقبل أن نقارن بين حقوق الإنسان في القطاع والضفة لأن المعيارية ليست في النسبة إلى الأوضاع الشاذة والإجرامية في الضفة، فإن الوضع في الضفة مرتبط بحالة غير وطنية، فالجريمة في الضفة جزء من منهج وخطة شاملة لحماية الاحتلال وللقضاء على المقاومة وذلك برعاية دايتون – مولر وتنفيذ فياض – عباس.

ولكن إن أوضاع الحريات العامة في القطاع هي ليست هي الحالة المثالية التي تمثل طموح لجنة الرقابة، ولكننا مع ذلك راضون عن الأوضاع الحقوقية العامة، خاصة في ظل تأمر رام الله، واستنكاف العاملين، وعبث مؤسسات الدعم الدولي في الوضع الداخلي وحصار وعبث الأجهزة الأمنية للدول المجاورة التي تتآمر على حماس وغزة، على الرغم من كل ذلك فإن القطاع ينعم بدرجة عالية من الأمن ومن احترام حقوق الإنسان ورعاية الحريات العامة، وليس أدل على ذلك من إطلاق يد المقاومة سواء في الإعداد أو التدريب والاحتفالات للقوى المعارضة مثل الجبهة الشعبية والديمقراطية، الأمر الذي يستحيل قبوله في رام الله.

كما أن منظمات حقوق الإنسان تعمل بحرية في القطاع، بينما هي تعاني في عملها في الضفة الغربية.

**في المقابل تفاخر سلطة رام الله بمستوى الحريات القائم لديها وتكيل شعارات كبرى حول هذا الموضوع.. هل تعتقدون أن هذه الشعارات تتوافق مع الواقع الذي تشهده الضفة الغربية حالياً؟**

الأوضاع في الضفة مأساوية والإنسان في الضفة يسحق بفعل جرائم الاحتلال من ناحية وجرائم الأجهزة الأمنية لدايتون – مولر التي تلاحق المقاومة وكل أثر على الأرض لحركة حماس، كمؤسسات عمل خيرية، مساجد، موظفين في السلطة، مقاومين، إعلاميين، أصحاب أعمال حرة، وحتى النساء والأطفال والشيوخ، وبشكل لا أخلاقي متعددين على كل الخيوط الحمراء، وكل ذلك يجري بغطاء أمريكي أوروبي صهيوني.

تعتبر لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي من أهم اللجان الفاعلة في المجلس التي تضطلع بأدوار فاعلة ومهمة في الرقابة على السلطة التنفيذية والتحقق من حال وظروف ومستوى الحريات العامة في المناطق الفلسطينية.

"البرلمان" تتبعت واستكشفت أداء وأنشطة وإنجازات لجنة الرقابة التي عملت ولا تزال في ظروف استثنائية وحقت الكثير في إطار أدائها المثابر، والتقت النائب يحيى العبادسة رئيس اللجنة الذي كان صريحا وشفافا كعادته في الحديث عن أداء وأعمال وهموم لجنته، وذلك عبر سطور هذا الحوار.

**كيف تقيمون عمل وأداء لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي خلال المرحلة الماضية؟**

قبل الإجابة على السؤال ينبغي الانتباه إلى أننا لسنا في دولة مكتملة الأركان، ولا نعيش حالة من الاستقلال والسيادة، ولم نستكمل بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها القانونية والحقوقية الكاملة، كما أننا لا زلنا في مرحلة تحرر وطني وإن ظهر للبعض وكأننا في مرحلة بناء وتنمية.

هذه الأوضاع تعكس نفسها على طبيعة ومجالات عمل لجنة الرقابة وحقوق الإنسان والحريات العامة، كما أن حالة الانقسام المفروضة على مناطق السلطة بواسطة الاحتلال الذي يحاصر غزة ويعزلها عن التواصل الجغرافي والإداري مع الضفة، يؤدي إلى تعطل وصول لجنة الرقابة إلى معالجة جميع المظالم وخاصة في الضفة الغربية، كما أن حالة الانقسام السياسي الناشئة بسبب انقلاب حركة فتح على الديمقراطية وعدم تسليمها بنتائج الانتخابات، وسرقتها لمؤسسات السلطة، وبدعم أعداء الشعب الفلسطيني، أرخى بظلاله على جميع مناحي الحياة الإدارية والسياسية وأدى إلى انحصار عمل لجنة الرقابة في قطاع غزة من ناحية وجعل لجنة الرقابة تعمل في ظروف غير مريحة وتحت ضغوطات من أطراف متعددة، وذلك بسبب ما تتعرض له الفصائل المقاومة في الضفة الغربية من تنكيل وتعسف وقهر وتجفيف منابع وظلم، مما جعل اللجنة في القطاع تعمل في ظروف حساسة إلى حد ما. وبالرغم من كل ما سبق إلا أننا راضون إلى حد كبير عن الدور الذي نبذله في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، وعن جميع من يتعرضون لمظالم، صغرت أم كبرت دون النظر إلى أية اعتبارات سياسية أو حزبية أو جهوية، فإن المواطن هو أعز ما نملك وهو رأس مالنا، وشرفنا، وحاضنة مقاومتنا، ولذلك فإن كرامته تتقدم على جميع الاعتبارات لقوله تعالى "ولقد كرّمنا بني آدم" وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "متى استعبدتم الناس وقد لدتهم أمهاتهم أحرارا" وقناعة منا بأن نهج الديمقراطية يمكن أن يسع الجميع فأساس عملنا هو أن المواطنين سواء في الحقوق والواجبات، ولن نستكمل مشروع التحرير إلا بمواطن كريم عزيز يثق بنفسه وبقيادته.

كما أحب أن أنه أن اللجنة وفي الأوقات المفصلية والحساسة قد اتخذت مواقف جريئة، تقدمت فيها على جميع المنظمات العاملة في ميدان حقوق الإنسان، وخاصة في الدفاع عن أبناء حركة فتح وفي الدفاع





عندما تمتن كرامة الأم الفلسطينية المجاهدة والمربية بأيدي أرذل القوم

## هجمة السلطة على حرائر الضفة.. صفحة سوداء في تاريخ شعبنا ووصمة عار في جبين المتأمرين



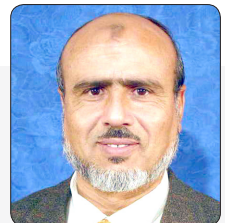
**النائب الحلايقة: نعيش حقبة تاريخية سوداء تستهدف كسر إرادة وصمود المرأة الفلسطينية.. وانتهاج حملة مضادة لفضح السلطة وتساقوقها مع الاحتلال أضحي أمرا ملحا**



**النائب رداد: السلطة تجاوزت كل الخطوط الحمراء ولم ترع حصانة لأحد.. والنسيج الاجتماعي في الضفة أصبح مستباحا**



**النائب د. صالح: ما يجري تنفيذ لخطط أممي صهيوني أمريكي.. والأمر بحاجة لهبة جماهيرية أمام سجون ومقرات الضفة الأمنية**



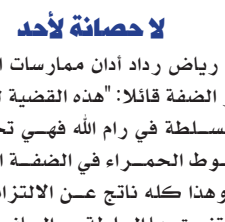
**النائب البوريني: ظاهرة خطيرة لم نعهدها من الاحتلال.. وأين مؤسسات حقوق الإنسان والمرأة والكتل البرلمانية الأخرى؟!**



**النائب نعيم: جزء من خطة مولر فياض لاستهداف عناصر القوة في المجتمع الفلسطيني.. ونحن بحاجة لنهج مضاد وشامل لا يقتصر على ردود الأفعال**



**النائب د. عدوان: السلطة تخطت كل الحدود الوطنية والأخلاقية.. ومواجهة هذا النهج الخطير يدخل في إطار المسؤولية الوطنية العامة وليست مسئولية فصيل محدد**



**لا حصانة لأحد**

النائب رياض رداد أدان ممارسات السلطة ضد حرائر الضفة قائلا: "هذه القضية ليس جديدة على السلطة في رام الله فهي تجاوزت كل الخطوط الحمراء في الضفة الغربية منذ زمن، وهذا كله ناتج عن الالتزامات الأمنية التي التزمت بها السلطة مع الجانب الصهيوني، وبكل أسف ومرارة وألم فإن الضفة تعاني اليوم على مستوى النسيج الاجتماعي، وهذا الأمر أصبح مستباحا وبشكل كبير جداً، وليس هناك أي حصانة لا لطالب العلم ولا للداعية ولا للمربية، وهذه الأمور تحتاج إلى معالجة جذرية، وينبغي أن تتضافر كافة الجهود لوقف هذه الحملة التي تكاد تصل إلى

كل مواطن في الضفة الغربية وليس فقط الأخوات مثل الأخت تمام أبو السعود، بل هناك شباب يعذبون بدون سبب ولا تهم". وأكد النائب رداد أن الناظر للواقع في الضفة الغربية يجد أن هناك محاولة لتقليل الأظافر لكل من يتكلم حتى من النواب الإسلاميين من المواطنين والصحفيين، وينبغي أن يكون هناك جهد خارجي ضاغط وفاعل ويستطيع أن يوضح هذه الممارسات وأن يشكل عصبية ضاغطة على السلطة لوقف تجاوزاتها، موضحا أن هناك بعض الجهود تمت في السابق عن طريق مؤسسات حقوق الإنسان التي انعدم أداؤها الآن تقريبا نتيجة ضغوط وممارسات السلطة أيضا عليها، ما يستدعي متابعة خارجية

من العالم العربي والإسلامية لوقف هذه الممارسات.

### ظاهرة خطيرة

بدوره شدد النائب حسني البوريني على أن هذه الهجمة ما هي إلا دليل على الحقد الدفين لإفشال المصالحة والهروب من استحقاقاتها، لأن إقحام النساء ذوي الباع الطويل في العمل المجتمعي، إنما يستهدف إثارة حركة حماس وجعلها تنفض يدها من المصالحة، مؤكدا أنه لا مبرر لمثل هذه الهجمة لا على الرجال ولا على النساء، معتبرا ذلك "ظاهرة جديدة وخطيرة لم نعهدها من الاحتلال، فنحن لا نبرر الاحتلال من جرائمهم، ولكن ما تقوم به السلطة اليوم هو أشرس وأفظع وبصورة بعيدة عن الأخلاق" كما قال.

وتابع النائب البوريني قائلا: "بكل المقاييس هذه قضية مرفوضة ويجب على كل الأحرار في فلسطين وغيرها أن يكون لهم موقف"، متسائلا: "أين من ينادي بحقوق المرأة؟ وأين هذه الجمعيات والمؤسسات التي تنادي بالدفاع عن المرأة؟ أليس الذين يتم الاعتداء عليهم اليوم هم نساء، وأين مؤسسات حقوق الإنسان؟ وأين الكتل البرلمانية الأخرى في المجلس التشريعي أمام هذه الظاهرة الخطيرة التي تمس المجتمع الفلسطيني؟".

### مخطط أمريكي صهيوني

فيما أعربت النائب د. مريم صالح عن اعتقادها أن ما يحدث هو تنفيذ كامل للمخطط الأمني الأمريكي والصهيوني، وتهديد ليس فقط للرجال بل للنساء والأطفال أيضا بأن كل شخص يحاول أن يرفع رأسه هو مصيره السجن والتعذيب في سجون المخابرات والوقائي.

وتابعت: "كثير من الناس تطالب الحكومة في غزة أن تفعل مثل أفعال هؤلاء، ولكن الحكومة في غزة أخلاقها لا تسمح لها بأن تتعامل بمثل هذه الهمجية التي تنفذها السلطة في رام الله، لأنها ليست من أخلاق الشعب الفلسطيني وأدابه أن يعتقل ويعتدى على حريات الناس والأحرار"، مؤكدا أنه يجب على العالم أن يتحرك لوقف هذه المهازل، فنحن اليوم نخجل بأن نطالب بالإفراج عن المعتقلين والمعتقلات في سجون الاحتلال في الوقت الذي تعج فيه سجون السلطة بالمعتقلين والمختطفين، ويجب أن تقوم المؤسسات الحقوقية في الضفة بدورها وألا تنظر بعين عوراء لما يحدث.

وأشارت النائب صالح إلى أن مواجهة هجمة السلطة ضد الحرائر يحتاج إلى هبة جماهيرية في الضفة أمام السجون والمقرات الأمنية، مضيفة: "صحيح أن أي اعتصام وتجمع سوف يتم قمعه في الضفة الغربية، فضلا عن صعوبة التجمع في الضفة وتعرض أهالي المعتقلين للابتزاز والتهديد في حال أي حدوث فعاليات أو نشاطات، ولكن مطلوب أيضا من الدول العربية والإسلامية أن تتدخل لوقف هذه المهزلة".

### حقبة تاريخية سوداء

بدورها أكدت النائب سميرة الحلايقة أن هذه الحملة قديمة جديدة ولكن الذي طرأ عليها أنها كانت تجري قبل مدة بالسرا وعبر

لم تعد أمام سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية في الضفة الغربية أي خطوط حمراء وطنيا وأخلاقيا، فقد تجاوزت ممارساتها البشعة كل حدود المعقول في إطار مواجهتها واستهدافها لحركة حماس ومحاولة تذويبها وتغييبها عن واقع الأحداث. آخر تلك الممارسات المشينة كان اعتقال الحرائر من المجاهدات

الاستدعاء والاستجواب، وكانت أحيانا تراعى فيها بعض أخلاقيات المجتمع الفلسطيني الذي ينبذ هذه الاعتقالات جملة وتفصيلا. وتابعت: "برأينا هذه الاعتقالات جاءت بالتزامن مع اعتقالات أخرى تقوم بها سلطات الاحتلال ضد النساء الفلسطينيات، فالاحتلال اعتقل قبل أيام زوجة المواطن سعدي برقان من الخليل التي تجاوز عمرها الخمسين عاما وكذلك اعتقل المواطنة مريم الهور، وهن أمهات لعدد من الأطفال، وكذلك نرى على الوجه الآخر اعتقال الأجهزة الأمنية للأمهات الفلسطينيات كما حدث مع المواطنة ميثم سلاودة والمختطفة تمام أبو السعود وقبلها الصحفية غفران زامل التي اكتوت بنار السلطتين في آن واحد".

وأضافت النائب الحلايقة أن ما تعنيه لنا هذه الاعتقالات للحرائر أنها صبغت التاريخ الفلسطيني وهذه الحقبة التاريخية بالسواد وأسقطت ورقة التوت عن عورة كل المتأمرين، موضحة أن الهدف من هذه الحملة هو كسر إرادة وصمود المرأة الفلسطينية ومعاينة لها على تضحياتها في خدمة قضيتها وتربية الأجيال الذي دافعوا عن ثرى هذا الوطن وثوابت القضية الفلسطينية.

وشددت على أن هذه الحملة تحتاج إلى حملة مضادة لفضح هذا التساوق العلني بين الاحتلال وسلطة رام الله ولصيانة أعراض فلسطين التي تمتنها أقيبة التحقيق في الضفة الغربية، مطالبة المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية بوقفة صادقة مع هؤلاء الحرائر من أجل الحفاظ على كرامة وإنسانية الأم الفلسطينية التي ضربت أروع الأمثلة في التضحية والفداء كي تعود إلى مكانتها الطبيعية.

ونوهت النائب الحلايقة إلى أن أمهاتنا الفلسطينيات بحاجة إلى من يأخذ بأيديهن ويمسح على جراحهن وليس من يطعنهن في الصميم، مخاطبة كل من سولت له نفسه أن يمس صمود وطهارة الأم الفلسطينية أن كفاكم غطرسة وتساقوا مع سياسة المحتلين، وعليكم أن تركعوا إجلالا واحتراما لأحذية هؤلاء الأمهات.

### نحو منهج مضاد

في ذات السياق أكدت النائب هدى نعيم أن هذه الهجمة جزء من خطة ومنهج مولر فياض الجديد لاستهداف عناصر القوة في المجتمع الفلسطيني وتغييبها مثل القيادات والنخب والأكاديميين والطلاب، إضافة إلى دور الاحتلال في تغييب من يقدر عليهم، مشيرة إلى أن ذلك يمنحهم حرية أكبر لتنفيذ برامج منهجهم الذي يعمل على تصفية الإنسان الفلسطيني من كل القيم، واستنساخ الفلسطيني الجديد الذي يعملون ويشرفون حاليا على صناعته، بحيث يصبح الإنسان الفلسطيني مخدرا، لا يتحرك لضياح أرض ولا مقدسات ولا للاعتقال حتى ضد المرأة، ليصبح هذا الإنسان أكثر اندفاعا نحو الدنيا والملاهي والسيارات والراتب، موضحة أن اعتقال الأخوات الحرائر في الضفة يأتي في ذات السياق.

وأضافت النائب نعيم أن سلطة رام الله

والمربيات بدون أي تهمة أو جنائية. "البرلمان" توجهت إلى مجموعة من النواب لاستطلاع موقفهم من هذه الظاهرة الخطيرة التي انتهجتها سلطة رام الله بعيدا عن أي وازع ديني أو وطني أو قيمي أو إنساني عبر سطور هذا التقرير.

أصبحت جزءا لا يتجزأ من المنظومة الأمنية الصهيونية، فبعد أن أصبح هناك معتقلين فلسطينيين يقضون أحكاما صهيونية في سجون فلسطينية، فالعكس أصبح صحيح الآن، إذ انتقلنا من مرحلة التنسيق وتبادل الأدوار إلى مرحلة جزء من الكل، مشددة على أن المؤسسة الأمنية لفتحت أصبحت جزءا من المؤسسة الأمنية الصهيونية باعتبار ذلك دورها في محاربة المقاومة وأي منهج وطني نظيف في المجتمع الفلسطيني.

وتابعت: "هذا المنهج لا بد أن يواجه بمنهج مضاد ولا يكفى أن نقوم ببعض الفعاليات التضامنية والاعتصامات كرد فعل على الاعتقالات أو الانتهاكات أو الفصل من الوظيفة، وكل هذا يجب أن يواجه بخطة، وأهم عناصر هذه الخطة أنه إذا كان المستهدف هو عقول وثقافة وقيم الأجيال والناس فيجب أن تكون هذه المواد أهم عناصر خطتنا"، مؤكدة أننا لن ننجح في كشف زيف سلطة رام الله إلا يجعل الاشتباك مع الاحتلال مستمرا، ويأتي اعتقال النواب الآن والقيادات السياسية في الضفة الغربية من قبل الاحتلال للقضاء على أي مظلة يمكن أن يلجأ إليها الشعب الفلسطيني في الضفة كي توجهه نحو الدفاع عن حقوقه وثوابته الوطنية، ما يستدعي استنهاضا جديدا لطاقت جديدة وفعالة في مواجهة تفوق السلطة والاحتلال معا.

### عاطف عدوان :

من جهته أكد النائب د. عاطف عدوان أن سلطة رام الله برئاسة محمود عباس تخطت كل الحدود الأخلاقية والوطنية وصدق فيها المثل القائل "إذا لم تستح فافعل ما شئت"، وقد كان العدو الإسرائيلي يتحرج عندما كان يذهب لاعتقال سيدة أو فتاة أو الدخول في المساجد، ولكن نرى اليوم أن سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية قفزت عن كل هذه الأخلاقيات الوطنية والاجتماعية والدينية وأصبحت تضع في اعتباراتها كيفية تنفيذ السياسات الأمنية للعدو الصهيوني دون النظر إلى المصلحة الوطنية والاعتبارات الوطنية. وتابع: "هم يقومون باعتقال السيدات والحرائر اللواتي يخدمن الوطن بكل ما أوتين من إخلاص وجهد، هم لا يتورعون عن اعتقال هؤلاء النسوة خاصة أن التهم التي يتم اعتقالهن عليها هي تهم واهية وفي كثير من الأحيان يعتقلونهن للضغط على أبنائهن أو أزواجهن أو إخوانهن لكي يسلموا أنفسهم، فليس هناك تهم أمنية حقيقية".

وأوضح النائب عدوان أن مواجهة هذا النهج السلطوي الخطير يدخل في إطار المسؤولية الوطنية العامة وليست مسئولية فصيل محدد، إذ يجب على جميع الفصائل والمؤسسات الحقوقية ووجهاء المجتمع ومنظمات حقوق الإنسان في الوطن العربي والدولي أن يضغظوا على سلطة رام الله لوقف هذا العار الذي تلحقه هذه السلطة بنفسها وبالمجتمع الفلسطيني، مؤكدا أنه من غير المعقول أن يتم اعتقال المرأة من أجل ابتزاز زوجها أو أهلها فهذا لا نقبله من العدو فكيف إذا كان من سلطة تدعي أنها عربية وتدين بالإسلام؟!





## وأخيرا عرفتم!!

النائب / محمد أبو جحيشة

طلع علينا أعلى المستويات السياسية في الضفة الغربية بعد أن ضاق ذرعاً بالمحتل ودورياته واجتياحاته وكثرة الاستئذان عند مغادرة المقاطعة والرجوع إليها وكثرة الحواجز الإسرائيلية التي توقف أكبر شنب لتفتيشه بدقة وتدقق في بطاقته عدا عن الشعب البائس الذي لم يجن من الحكم الذاتي الهزيل سوى العذاب وقبضات الهواء، وقال: أنا رئيس سلطة غير موجودة على أرض الواقع وإذا خرجت أخرج بتنسيق وإذا رجعت أرجع بتنسيق وهدد بحل السلطة.

إن هذا الشعور ليدل على مدى المعاناة النفسية وعلى اليأس بما عند الإسرائيلي وعلى الشعور بالمرارة، لكن هذا الموقف جاء متأخرا كثيرا بعد مفاوضات عبثية مضى عليها قرابة عقدين من الزمان لم يجن منها الشعب شيئا، وكان المستفيد هم القطط السمان الذين حصدا الرتب والرواتب والمكاتب واستأسدوا على الشعب الصابر المسكين وروعوه وقضوا على مشروعه الوطني وثوابته التي ضحى من أجلها بعشرات الألوف من الأسرى والشهداء.

لقد نادينا وصرخنا حتى بحت أصواتنا وتقرحت حناجرنا ونحن نقول توقفوا عن هذه المفاوضات التي أعطت العدو الشرعية وجعلته يتفوق على الشعب والقضية وأدخلتم أنفسكم في نفق مظلم فأصبحتم كمن بلغ سكيناً بحدين، فكان جزاؤنا أن علقتمونا كما تعلق شاة الجزار وتفننتم في تعذيبنا إرضاء للمحتل بهدف القضاء على ثوابتنا وحقوقنا المشروعة، ولكنكم أدركتم أخيرا بعد أن أعمتكم التبعية وبعد أن أسرتكم الرتب والرواتب والمكاتب وظننتم أنكم أقمتم دولة، وإني لأستغرب أن يُشهر سلاحكم في وجه الشرفاء من أبناء شعبكم وإذا مر المحتل أو مستوطنوه نكستموه لا بل سارعتهم إلى الفرار والاختفاء من أمامهم. ألا فلتعودوا إلى سربكم لتفردوا فيه وكفى تغريدا خارجة فإنه حماية وحسن وملاذ لكم. لقد هددتم كثيرا وعودتمونا على التراجع بعد كل تهديد وفورا هددتم بوقف المفاوضات إذا لم يتوقف الاستيطان ورجعتم وهددتم بالاستقالة غير المأسوف عليها ولعقتم التهديد ونخسى أن يكون هذا التهديد لتحسين شروط التفاوض كما تظنون، وخصوصا أن السلطة مصلحة إسرائيلية ودولية وإن قدرتم على تنفيذ تهديدكم فالبديل موجود وهي شخصية أكثر إرضاء للمحتل وللأمريكان وهي قادرة على التنازل.

لقد أعطيتم التنسيق الأمني الكامل فكافاكم العدو بمزيد من المستوطنات والتي كانت تبنى وأنتم تهاقثون على أعتاب أولمرت ولفني وسحب السلام من بين أيديكم وأنتم تدركون أن العدو يتفوق عليكم وأنتم تتفولون على شعبكم وأنه ممعن في تهويد القدس والمقدسات حتى شعار المقاومة السلمية الذي رفعتموه مزق أمام أعينكم في بلعين ونعلين والمعصرة وبيت أمر وقمع الشعب والمتضامنون يعني أنكم تدركون أن العدو لا يعطي شيئا إلا بالطريقة التي عرفتموها بقلوبكم.

لقد صرحت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن ألفا وأربعمائة عملية تنسيق آمني تجري بينكم وبين العدو شهريا العدو أي ما يعادل أكثر من أربع عمليات يوميا.

أنتم تقولون بأن التنسيق لحمايتكم لتتمكنوا من بناء مؤسسات الدولة المزعومة ونحن نقول ليرضى عنكم المحتل. حتى أن المؤسسات التي تتشققون ببنائها قد نخرها الفساد بشهادة العالم وأنتم تخالفون كل حركات التحرر ببنائكم هذه المؤسسات وأنتم تحت الاحتلال الذي يخربها وقتما أراد وعلى مزاجه.

ويخرج بعض المستشارين ليقول لا نريد أن نعطي المحتل ذريعة اجتياح المدن. فمتى كان للمدن ولكل الضفة الغربية حصانة؟؟ فهم أي المحتلون لديهم حصانة الاجتياح والاعتقال متى شاءوا وفي أي مكان شاءوا حتى أنكم في مواقعكم الإلكترونية كما حصل في موقع وزارة الإعلام بشأن إعلانكم أن حائط البراق ملك لنا فشطبتموه لاحتجاج الإسرائيلي والأمريكي وقرار الأمم المتحدة واضح في ملكيتنا له.

إن لديكم خيارات أكثر وأقوى مما لوحتم به ولكنها تحتاج إلى جراحة وشجاعة. وهي وقف التنسيق الأمني وإطلاق المعتقلين السياسيين وإعادة المفصولين واحترام القانون الأساس وعدم اللعب بالقوانين والحرص على استقلال القضاء وعودة الحياة النيابية وإلغاء المراسيم غير الشرعية وإطلاق الحريات السياسية وتوفير الأجواء المناسبة ليقول الشعب كلمته وخياره في ظل ظروف صحية مع العزيمة على احترام خيار الشعب، ولتعلنوها صريحة أنكم تريدون المصالحة بحق ليتوحد شطري الوطن.

## المجلس التشريعي يستقبل وفد نقابة

## المعلمين وتجمع النقابات المهنية

مشروعة يقف معها المجلس التشريعي. وخاطب الأشقر الوفد الزائر: "أبواب المجلس التشريعي مفتوحة لكم وتدعم جميع مطالبكم".

من جهته أثنى وفد النقابة على دعم المجلس التشريعي لحقوق المعلمين ومساندته لقضاياهم. وكانت نقابة المعلمين قد أجلت عددا من الفعاليات والاعتصامات الجماهيرية للمطالبة بحقوق المعلمين انتظارا لتلبية الحكومة لمطالبها بعد وعود عدد من المسؤولين بذلك.

استقبل المجلس التشريعي الأحد (١٢-٥) وفدا ممثلا عن نقابة المعلمين وتجمع النقابات المهنية في مقر المجلس لمناقشة بعض القضايا والمطالب لنقابة المعلمين الحكوميين.

وشارك في اللقاء عدد من النواب برئاسة النائب م. إسماعيل الأشقر القائم بأعمال برئاسة المجلس حيث أكد على دعم المجلس التشريعي الكامل لمطالب وحقوق المعلمين وممثليهم في نقابة المعلمين، مشددا على أن مطالبهم هي حقوق

## المجلس التشريعي يختتم

## دورة في التخطيط الاستراتيجي

مما يكون له نتائج ايجابية على عمل المجلس ولجانته ودوائره المختلفة، مؤكدا أن تلك الدورات تصقل مواهب الموظفين وترتقي بالكادر الموجود إلى أفضل المستويات في العمل مما سينعكس بشكل واضح على عمل المجلس التشريعي.

وتحدث شراب والعلمي عن أهمية تلك الدورات في صقل المهارات وتطوير الواقع الإداري لدى المؤسسات الرسمية. وفي نهاية حفل الاختتام تم توزيع الشهادات على الموظفين المشاركين في الدورة

اختتم المجلس التشريعي الأحد (١٢-٥) دورة تدريبية في التخطيط الاستراتيجي لموظفيه، وذلك في مقر المجلس، بحضور مدير المعهد الوطني للإدارة والتدريب في ديوان الموظفين العام باسم شراب، ومدير عام التنمية البشرية في وزارة التخطيط فوز العلمي ومدير وحدة التدريب والتطوير في المجلس نبيل الخالدي.

وأعرب الخالدي عن أمله في استمرار تلك الدورات التي تعمل على تطوير الكادر البشري في المجلس التشريعي

## م. الأشقر حمل الوفد رسائل سياسية للإتحاد الأوروبي

## المجلس التشريعي يستقبل وفدا برلمانيا أوروبيا



وفيما يتعلق بقضية حصار قطاع غزة قال رئيس الوفد: "البرلمان الأوروبي موقفه واضح حيث أنه ندد بالحصار، وطالب برفعه فورا وبدون شروط"، مشددا على ضرورة إتمام المصالحة الفلسطينية كبداية لحل القضية الفلسطينية.

وفي نهاية اللقاء كرم النائب الأشقر رئيس الوفد البرلماني الأوروبي، مقدما له درع المجلس التشريعي الفلسطيني لقاء اهتمام الوفد بالقضية الفلسطينية.

القوانين الدولية وحقوق الإنسان.

من جهته بين رئيس الوفد البرلماني الأوروبي ديروز أن هدف زيارة وفده تأتي في إطار تطوير وتعزيز العلاقة البرلمانية القائمة بين المجلس التشريعي والبرلمان الأوروبي، مبينا أن زيارته تشمل الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية لاستقاء ما يحصل في الميدان ومتابعة التطورات السياسية في الساحة الفلسطينية ومعرفة الحقائق على الأرض لرفع التقارير اللازمة للمفوضية الأوروبية.

استقبل المجلس التشريعي وفدا برلمانيا أوروبيا بمقره في مدينة غزة، وكان في استقباله عدد من نواب المجلس التشريعي برئاسة النائب م. إسماعيل الأشقر.

ورحب الأشقر بالوفد البرلماني، واستعرض في بداية حديثه الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في غزة نتيجة الحصار المفروض على القطاع منذ أكثر من أربع سنوات، كما وجه عددا من الرسائل لدول الاتحاد الأوروبي، أولها معاناة نواب القدس المهددين بالإبعاد الذين يعانون ظروفا قاسية خلال اعتصامهم في مقر الصليب الأحمر في القدس لما يزيد عن ١٥٢ يوما، مناشدا البرلمانيين الأوروبيين بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي للترجع عن قراره الظالم.

كما لفت الأشقر لقضية النواب المختطفين في سجون الاحتلال في سابقة خطيرة من نوعها تشكل تعديا على حصانة النواب واختراق لجميع الأعراف الدولية والقانونية، وقال: "الاحتلال اختطف ٤٧ نائبا ومازال منهم حتى الآن ١٧ نائبا في السجون"، مستهجنا إعادة اختطاف النواب المفرج عنهم، معتبرا ذلك دليلا واضحا على أن إسرائيل تضرب بعرض الحائط جميع

## وفد برلماني يزور الحجاج

## لتهنئتهم بأداء فريضة الحج



قام وفد برلماني برئاسة النائب م. إسماعيل الأشقر بزيارة حجاج بيت الله الحرام الذين عادوا لأرض القطاع بعد أدائهم فريضة الحج. وضم الوفد كلا من النائب د. سالم سلامة والنائب د. عاطف عدوان والنائب د. خميس النجار والنائب م. جمال سكيك، والنائب يحيى العبادسة، والنائب د. مروان أبو راس والنائب مشير المصري.

هذا وقد عبر حجاج بيت الله الحرام عن تقديرهم وشكرهم للزائرين مثنين دور المجلس التشريعي الفلسطيني في إعادة الترابط واللحمة بين كافة شرائح الشعب الفلسطيني.

## النواب الإسلاميون في نابلس يتداولون

## مع الصليب الأحمر آخر مستجدات

## الأوضاع في المدينة

زار النواب الإسلاميون في محافظة نابلس مقر الصليب الأحمر الدولي في المدينة. وتداول الطرفان آخر مستجدات الأوضاع الداخلية في نابلس.

وأعرب النواب للصليب الأحمر عن قلقهم من تردي الأوضاع الإنسانية داخل المعتقلات الإسرائيلية وسجون السلطة. وأطلع الصليب الأحمر النواب على متابعاته للأوضاع على الساحة، مكررا رفضه لأي تجاوز لحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق باختطاف أجهزة السلطة للنساء.

وثنى النواب الدور الفاعل للصليب الأحمر في متابعة قضايا المعتقلين والوقوف على أوضاعهم سواء في سجون الاحتلال أو في سجون السلطة والدور الإيجابي والمهني والحيادية في التعامل مع قضايا المعتقلين بغض النظر عن أماكن اعتقالهم.